جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي**

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية

من إعداد الطالبة: حريزي مباركة

بعنوان:

# دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية

## _دراسة ميدانية لآراء عينة من محافظي الحسابات لولاية برج بوعريريج_

**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| الاسم واللقب: وارث سعيد | الرتبة: أستاذ محاضر "أ" | رئيسا |
| الاسم واللقب: طبيب أسامة | الرتبة: أستاذ محاضر "ب" | مشرفا |
| الاسم واللقب: بن قري إلياس | الرتبة: أستاذ محاضر "ب" | مناقشا |

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

"وفوق كل ذي علم عليم"

صدق الله العظيم

# الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى من غرست في نفسي القيم،

وأنارت لي طريق العلم والمعرفة،

إلى من صبرت وضحت وكانت لي سندا دائما لي،

إلى اليد الخفية، والقلب الحنون، وصاحبة الدعاء الصادق،

أمي الغالية، أدامها الله ملكة في الحياة وحفظها ملاذا إليه أنتمي.

# شكر وعرفان

خالص الشكر والإمتنان للأستاذ المشرف، الأستاذ طبيب أسامة على مابذله من جهد وتوجيهات قيمة طيلة فترة إعداد الدراسة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل أساتذتي في جامعة البشير الإبراهيمي عرفانا لهم بالجميل،

أيضا لايفوتني أن أتوجه بالشكر لمحافظي الحسابات الذين خصصوالي من وقتهم الثمين ولم يتوانوا لحظة في تقديم يد العون.

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، من خلال تحليل مدى تدخل هذا الفاعل المهني في تقييم فعالية النظام الرقابي، وتحديد أوجه القوة والقصور فيه، خاصة في ظل التحول الرقمي والتحديات التنظيمية المعاصرة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام المنهج التحليلي النوعي في الدراسةالتطبيقية.

أداة الدراسة هي المقابلة نصف الموجهة، التي تم إجراؤها مع عينة عشوائية من محافظي الحسابات بولاية برج بوعريريج، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: يُعد محافظ الحسابات فاعلًا أساسيًا في تقييم نظام الرقابة الداخلية، غير أن فعالية تدخله تتأثر بعوامل مهنية وتنظيمية، كما يواجه تحديات متعددة أبرزها ضعف تجاوب الإدارة، وتأثير التحول الرقمي، وضعف التأطير القانوني لدوره الرقابي.

**الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، الرقابة الداخلية، التدقيق الخارجي.**

## Abstract:

This study aimed to explore the role of the statutory auditor in evaluating the mechanisms of the internal control system within the organization, it focused on analyzing the extent of the auditor's involvement in assessing the effectiveness of the control system and identifying its strengths and weaknesses, particularly in the context of digital transformation and contemporary organizational challenges, to achieve this, the study adopted a descriptive-analytical approach, complemented by a analytical-qualitative method in the applied part of the research.

The data collection tool was the semi-structured interview, conducted with a random sample of statutory auditors in the Wilaya of Bordj Bou Arreridj. The study led to several findings, the most important of which is that the statutory auditor is a key actor in the evaluation of the internal control system. However, the effectiveness of their intervention is influenced by both professional and organizational factors. The auditor also faces various challenges, most notably the weak responsiveness of management, the impact of digital transformation, and the lack of a clear legal framework defining their control role.

**Key words: Statutory Auditor, Internal Control, external audit.**

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | – |
| **شكر وعرفان** | – |
| **ملخص الدراسة** | I |
| **فهرس المحتويات** | II |
| **فهرس الجداول** | III |
| **فهرس الأشكال** | IV |
| **فهرس الملاحق** | V |
| **مقدمة** | أ–ج |
| **الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة** | 05 |
| المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي لمهنة محافظ الحسابات | 07 |
| المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية | 35 |
| المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة | 47 |
| **الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة** | 55 |
| المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة | 57 |
| المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها | 62 |
| **الخاتمة** | 69 |
| **قائمة المراجع** | 74 |
| **الملاحق** | 79 |
| **فهرس المحتويات** | 88 |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أنواع التدقيق | 10 |
| 02 | أقسام التدقيق الخارجي | 11 |
| 03 | العقوبات المتعلقة بالمسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات | 23 |
| 04 | الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات | 24 |
| 05 | تطور مفهوم الرقابة الداخلية | 37 |
| 06 | مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة | 52 |

# فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | معايير التدقيق الخارجي | 13 |
| 02 | خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية | 34 |
| 03 | إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية | 43 |
| 04 | أنواع نظام الرقابة الداخلية على المخزون | 46 |

## فهرس الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | نسخة من إستمارة المقابلة | **80** |

# مقدمة

## ❖ تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، وما يصاحبها من تعقيد في العمليات المالية والإدارية، أصبحت المؤسسات الحديثة تواجه تحديات متزايدة تتعلق بضبط أدائها وضمان الشفافية والنزاهة في معالجة المعلومات، وقد برزت الرقابة الداخلية كآلية ضرورية لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في حماية أصول المؤسسة، واكتشاف الأخطاء والانحرافات، وضمان موثوقية ومصداقية التقارير المالية، فضلاً عن تعزيز كفاءتها التشغيلية والامتثال للتشريعات والأنظمة السارية.

وفي هذا الإطار تظهر الرقابة الداخلية كنظام متكامل يسعى إلى تفعيل آليات الضبط والمساءلة داخل المؤسسة، وتتجلى فعاليتها في مدى قدرتها على التنبؤ بالمخاطر وتقييمها والحد منها، كما ترتبط إرتباطا وثيقا بالحوكمة الرشيدة، التي أصبحت مطلبا ملحا في الوقت الراهن، لكن فعالية هذا النظام تبقى رهينة بوجود آليات متابعة وتقييم مستقلة، تضمن التطبيق السليم والفعال لعناصره.

وبالتالي تظهر الحاجة إلى وجود جهات رقابية مستقلة تساهم في تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من مدى فاعليتها، ويأتي هنا دور محافظ الحسابات بصفته أحد الضوابط الخارجية التي تمارس رقابة مهنية على الأنظمة الداخلية للمؤسسة إذ يعد محافظ الحسابات أحد الفاعلين الرئيسيين في هذا السياق، من خلال مهامه الرقابية والفنية، فدوره لا يقتصر على إبداء رأي فني حول القوائم المالية، بل يمتد ليشمل تقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث التصميم والتطبيق، وتحديد نقاط الضعف والقصور، وتقديم التوصيات الملائمة للتحسين، بما ينسجم مع المعايير المهنية الدولية، ويستند عمل محافظ الحسابات إلى إطار قانوني وتنظيمي يحدد مسؤولياته وصلاحياته، مما يجعله أداة داعمة للمؤسسة في سبيل تعزيز مصداقية المعلومات المالية وحوكمة الأداء الداخلي.

## ❖ إشكالية الدراسة:

بالنظر إلى تزايد حالات الاختلاس وسوء الإدارة، وتطور أساليب الاحتيال المالي، برزت تساؤلات حول مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، وفعالية تدخل محافظ الحسابات في الكشف المبكر عن أوجه القصور والاختلالات. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية:

**ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في تقييم وتفعيل آليات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة؟**

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني لكل من نظام الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات؟**
- **ما هي حدود مسؤولية محافظ الحسابات في حال اكتشاف نقائص في نظام الرقابة؟**
- **ما هي التحديات التي قد تعيق أداء محافظ الحسابات في هذا المجال؟**
- **ما مدى تأثير رقمنة نظام الرقابة الداخلية على عمل المدقق الخارجي.**

## ❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

**"يساهم محافظ الحسابات بشكل فعّال في ضبط وتحسين آليات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات".**

### ❖ الفرضيات الفرعية:

- **توجد علاقة إيجابية بين تدخل محافظ الحسابات وجودة تصميم نظام الرقابة الداخلية.**
- **تؤثر ملاحظات وتوصيات محافظ الحسابات في تطوير سياسات وإجراءات الرقابة بالمؤسسة.**
- **تعتمد فعالية دور محافظ الحسابات على درجة التزام المؤسسة بتطبيق توصياته.**
- **تساهم رقمنة نظام الرقابة الداخلية في تسهيل مهام المدقق الخارجي وتحسين دقة التقييم.**

### ❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في ظل الحاجة الملحة إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات الجزائرية، بما يعزز من فعالية الحوكمة المؤسسية، والشفافية، والمساءلة. كما تسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بالتفاعل بين محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية، من خلال دراسة متوازنة بين الجانب النظري والتطبيقي.

وتتجلى أهمية البحث أكاديميًا في إثرائه للأدبيات العلمية المتعلقة بالتدقيق الخارجي وعلاقته بالرقابة الداخلية، وعمليًا في كونه مرجعًا يمكن للمؤسسات ومحافظي الحسابات الاعتماد عليه لتحسين ممارساتهم.

### ❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات.
- إبراز أهمية الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- تحليل دور محافظ الحسابات في تقييم وضبط نظام الرقابة.
- تحديد حدود مسؤولية محافظ الحسابات ضمن الإطار القانوني.
- تسليط الضوء على التحديات العملية التي تعترض مهامه.
- تقديم توصيات لتحسين فاعلية التدخل الرقابي لمحافظ الحسابات.

### ❖ منهج الدراسة

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، من خلال مراجعة الأدبيات النظرية حول محافظ الحسابات والرقابة الداخلية، كما تم اعتماد المنهج التحليلي النوعي في بناء الدراسة الميدانية إضافة إلى **إعتماد المقابلة**

**نصف الموجهة** كأداة بحثية لصياغة الفصل التطبيقي، من خلال إجراء مقابلات نصف موجهة مع عينة من محافظي الحسابات، بهدف الربط بين المعطيات النظرية والتطبيقية.

### ❖ حدود الدراسة:

**-الحدود الموضوعية:**

- تركز الدراسة على دور محافظ الحسابات في تقييم وضبط نظام الرقابة الداخلية من خلال مختلف الآليات التي تظهر لنا نقاط القوة والضعف في هذا النظام، ومحاولة معرفة جميع العناصر المكونة له والعلاقة التفاعلية بينها.

**- الحدود الزمنية:**

- تغطي الدراسة الفترة الممتدة بين (فيفري 2025) و(ماي 2025).

**- الحدود المكانية:**

- تم إجراء الدراسة على عينة من محافظي الحسابات في ولاية برج بوعريريج، بالإضافة إلى عينة أخرى متفرقة من باقي ولايات الوطن عن طريق الوسائط الإلكترونية.

### ❖ أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- **مبررات موضوعية:**

_أهمية الرقابة الداخلية في بيئة المؤسسات الحديثة؛

_ المكانة المحورية لمحافظ الحسابات؛

_ توسع مفاهيم الرقابة إلى المجال الرقمي؛

_ الحاجة إلى مواءمة النظرية بالتطبيق.

- **مبررات ذاتية:**

_ الإهتمام الأكاديمي بالمجال الرقابي والمحاسبي؛

_ الرغبة في التعمق في مهنة محافظ الحسابات؛

_ الرغبة في معالجة قضايا محلية؛

_ الإستعداد لإجراء مقابلات ميدانية.

### ❖ صعوبات الدراسة:

- تزامن فترة الدراسة مع فترة أعمال نهاية السنة وإقفال القوائم المالية؛
- عدم تجاوب بعض محافظي الحسابات، نظرا لارتباطاتهم المهنية.

### ❖ هيكل الدراسة:

تتوزع الدراسة على فصلين رئيسيين، **الفصل الأول** تأطير نظري لمفاهيم الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات، ويتضمن ثلاثة مباحث، **المبحث الأول "محافظ الحسابات ودوره الرقابي"**، **المبحث الثاني "الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية"**، **المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة**، أما **الفصل الثاني** فيتمثل في دراسة ميدانية تحليلية لدور محافظ الحسابات في ضبط آليات الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية، ويتضمن ما يلي، **المبحث الأول "الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة"**، **المبحث الثاني "عرض وتحليل نتائج الدراسة"**.

كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

# الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة

**تمهيد:**

يعد نظام الرقابة الداخلية حجر الأساس في ضمان سلامة العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسة، حيث يهدف للحد من المخاطر وضمان الإمتثال للضوابط القانونية والمحاسبية، في هذا السياق يلعب محافظ الحسابات دورا محوريا في تقييم كفاءة هذا النظام من خلال فحص آلياته واكتشاف أوجه القصور التي قد تؤثر على دقة التقارير المالية.

يركز هذا الفصل على دور محافظ الحسابات في ضبط نظام الرقابة الداخلية، من خلال استعراض مختلف الجوانب المتعلقة بمحافظة الحسابات، وإلقاء الضوء على نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالتدقيق.

## المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي لمهنة محافظ الحسابات

تعد مهنة محافظ الحسابات من المهن الأساسية التي تساهم في ضمان ونزاهة وصحة القوائم المالية للمؤسسات، ويعتمد دور محافظ الحسابات على الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحدد صلاحياته ومسؤولياته، بالإضافة إلى القوانين التي تحكم ممارسته لهذه الوظيفة، لذلك سيتم من خلال هذا المبحث تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم مهنة محافظ الحسابات.

### المطلب الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي

يعد التدقيق الخارجي من الركائز الأساسية لضمان مصداقية المعلومات المالية وجودتها، حيث يمارس من طرف جهة مستقلة عن المؤسسة بهدف فحص القوائم المالية والتأكد من سلامتها، ويهدف هذا المطلب إلى توضيح المفاهيم العامة للتدقيق الخارجي وأهدافه الأساسية، وأهميته في دعم الشفافية وتعزيز ثقة المستخدمين في التقارير المالية.

**الفرع الأول: مفهوم التدقيق**

التدقيق علم ومهنة متطوران، شأنه شأن المحاسبة وقد تطور الإثنان مع التطور الكبير الذي صاحب مرافق الحياة في جميع مجالاتها، وبصرف النظر عن طبيعة نشاطاتها (الزراعية، التجارية، الصناعية، الخدمية).[1]

❖ **تعريف التدقيق**

يعرف التدقيق على أنه الفحص الذي يقوم به مهني مستقل، وذو كفاءة بغرض إبداء رأيه المبرر حول انتظام وسلامة وصدق الحسابات السنوية، في تعبيرها عن وضعية الشركة في تاريخ الإقفال، وعن نتائج نشاطها لتلك الدورة، أخذا بعين الإعتبار القوانين والأعراف المتعامل بها في الدولة التي يتواجد بها مقر الشركة.[2]

❖ **تعريف التدقيق المحاسبي**

**التعريف الأول:** عرفته الجمعية الأمريكية للمحاسبة على أنه: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.

---

[1] عبد الرزاق محمد، "**أصول التدقيق والرقابة الداخلية للمرحلة الثالثة، قسم المحاسبة**"، طبعة 01، الدار النموذجية، الموصل، العراق، 1999، ص 12.

[2] شريقي عمر، "**التنظيم المهني للمراجعة**" –**دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب**–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم المالية والمحاسبة، جامعة سطيف 01، 2011_2012، ص 09-10.

**التعريف الثاني:** عرف Bray عملية تدقيق الحسابات بأنها الفحص والبحث عن البراهين وتقييمها بطريقة موضوعية ومحايدة بغرض إبداء رأي فني محايد حول مصداقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن القائمين بالإدارة بصفة خاصة ومستخدمي تقرير المراجعة بصفة عامة.[1]

إنطلاقا مما سبق يمكن تعريف التدقيق المحاسبي على أنه عملية فحص موضوعي ومستقل للبيانات والتقارير المالية، تهدف إلى التأكد من التزامها بالمعايير المعتمدة، وتعزيز الشفافية والمصداقية، بما يساهم في الرقابة على الأداء وتمكين الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على معلومات دقيقة.

ينبثق عن التدقيق المحاسبي تدقيق داخلي وتدقيق خارجي، والتدقيق الخارجي هو ما يصب في إطار الدراسة، كما يلي:

❖ **تعريف التدقيق الخارجي:**

هو التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي مستقل إستقلالا تاما عن جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيانات المالية، والهدف الأساس من هذا التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد يبين فيه المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة (أو تظهر بعدالة من جميع الجوانب المادية) عن المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية.[2]

**الفرع الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الخارجي:**

**أولا: أهمية التدقيق الخارجي**

تنبع أهمية التدقيق الخارجي في كونه وسيلة تهدف إلى خدمة عدة جهات، سواءا كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها وتربطهم علاقة بها، حيث أن هؤلاء المتعاملين مع المؤسسة يعتمدون على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ قراراتهم، ومن بين هذه الفئات نذكر:

- **إدارة المشروع:** والتي تعتمد إعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة من قبل جهة محايدة في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه؛
- **المقرضون والبنوك:** حتى يتمكنون من التعرف على الوضع المالي للمؤسسات التي ترغب في تقديم قروض أو تسهيلات إئتمانية لهم، فإنهم يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، وعلى أساس ذلك يتم إتخاذ القرار بتقديم القرض أم لا؛

[1] قريتلي محمد، "**فعالية التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من الغش والتلاعب**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة أحمد دراية أدرار،2021_ 2022، ص 03.

[2] علي عبد القادر الذنيبات، "**تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**"، طبعة 05، مكتبة طريق العلم، الأردن، 2015، ص 36.

- **المستثمرون:** عند إتخاذ أي قرار بشأن توجيه المدخرات والإستثمارات لمؤسسة ما بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن، فإنه يتم اللجوء إلى البيانات المالية المدققة من قبل المدقق؛
- **الجهات الحكومية:** تعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة، كالتخطيط، الرقابة وفرض الضرائب وغيرها.[1]

في الأخير، يمكن القول أن التدقيق الخارجي يعتبر وسيلة ذو أهمية بالغة، فهو يسمح بإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ونتيجة نشاطها، كما يساهم في زيادة ثقة الغير في بياناتها المالية، بالتالي تمكينهم من إتخاذ القرارات الصائبة بشأن المؤسسة، سواءا كانت قرارات إدارية أو إستثمارية أو تقديم قروض لها.

**ثانيا: أهداف التدقيق الخارجي**

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته، وتقرير مدى الإعتماد عليها؛
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية كما هو مقيد في الدفاتر والسجلات؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش؛
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة.

أما حاليا فقد توسعت أهداف التدقيق في ظل توسع أهداف المؤسسات إلى أهداف أخرى، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- تدقيق الخطط ومتابعة تقييمها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها؛
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع؛
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشأة محل التدقيق.[2]

**الفرع الثالث: أنواع ومعايير التدقيق**

**أولا: أنواع التدقيق**

[1] مزيمش أسماء، شريقي عمر، "**التدقيق الخارجي كأحد أهم الآليات الخارجية للحوكمة ودوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020، ص 253-254.

[2] أحمد قايد نور الدين، "**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**"، طبعة 01، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص 11-12.

إن التنوع في التدقيق هو الزاوية التي ينظر من خلالها إلى عملية التدقيق، فهذا التنوع لا علاقة له بجوهر عملية التدقيق، أي مفهوم التدقيق ومعناه وأصوله، ولا يتغير بتغير الزاوية التي ينظر منها إلى التدقيق، ويصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى العديد من التصنيفات، ولا يمكن التطرق له بدون معرفة أنواعه، لذا سنتطرق إلى أنواع التدقيق، كما يلي:

**الجدول رقم (01): أنواع التدقيق**

| أنواع التدقيق | القسم الأول | القسم الثاني | القسم الثالث |
|---|---|---|---|
| من حيث الإلزام | التدقيق الإلزامي (الإجباري) | التدقيق الإختياري | |
| من حيث مجال أو نطاق المهمة | التدقيق الشامل (الكامل) | التدقيق الجزئي | |
| من حيث درجة الشمول ومدى تحمل المسؤولية في تنفيذ المهمة | التدقيق التفصيلي | التدقيق الإختباري | |
| من حيث مواعيد تنفيذ المهمة | التدقيق المستمر | التدقيق النهائي | |
| من حيث القائم بالمهمة | التدقيق الخارجي | التدقيق الداخلي | |
| من حيث الهدف الرئيسي | تدقيق القوائم المالية | تدقيق مدى الإلتزام | التدقيق التشغيلي |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أحمد حابي، "**العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر**" _دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر_ أطروحة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 13.

- **التدقيق من حيث الهدف الرئيسي:**

يشمل الأقسام الآتية:

**1/ تدقيق القوائم المالية:** هدفه الخروج براي فني محايد، عن مدى عدالة البيانات المالية.

**2/ تدقيق الإلتزام (الإذعان):** هدفه الحصول على أدلة تدقيقية وتقييمها من أجل تحديد مدى إذعان بعض الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين المحددة.

**3/ التدقيق التشغيلي:** هدفه الحصول على أدلة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة وتقييمها للحكم على كفاءتها وفعاليتها مقارنة بالأهداف المحددة.[1]

[1] عبد القادر الذنيبات، "**تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق)**"، طبعة 05، مكتبة طريق العلم، الأردن، 2015؛ ص، 29-30.

**جدول 02: أقسام التدقيق الخارجي**

| المميزات | تدقيق قانوني | تدقيق تعاقدي | خبرة قضائية |
|---|---|---|---|
| التعيين | مؤسسة ذات طابع عمومي | تعاقدية | من طرف المحكمة |
| الهدف | المصادقة على مشروعية وصدق الحسابات وتدقيق معلومات مجلس الإدارة | المصادقات على مشروعية وصدق الحسابات | إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام. |
| التدخل | مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية | مهمة محددة حسب الإتفاقية | مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها |
| الإستقلالية | تامة الإتجاه: مجلس الإدارة والمساهمون | تامة من حيث المبدأ | مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها |
| مبدأ عدم التدخل في التسيير | يجب إحترامه تماما | يحترم مبدئيا، يمكنه تقديم إرشادات التسيير | ينبغي إحترامه |
| إرسال التقرير إلى | مجلس الإدارة، الجمعية العامة | المديرية العامة، مجلس الإدارة | القاضي مكلف بالقضية |
| شروط ممارسة المهنة | التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات | التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية | التسجيل في قائمة المحاسبة لدى المجلس القضائي |
| أخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غير المشروعة | نعم | لا | غير مهم |
| الإلتزام | بحسب الوسائل | بحسب الوسائل والنتائج حسب نوعية المهمة | بحسب النتائج مبدئيا |
| المسؤولية | مدنية، جنائية، تأديبية. | محددة في العقد | من طرف القاضي |
| التسريح | مهمة تأسيسية، عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة | محددة في العقد | إقتراح من الخبير، يحدد من طرف القاضي |
| الاتعاب | حسب القانون الرسمي | محددة في العقد | إقتراح من الخبير، يحدد من طرف القاضي |
| طريقة العمل المتبعة | تقييم الإجراءات والمراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، المراقبة القانونية. | تقييم الإجراءات والمراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات. | طريقة تتماشى مع حاجة الخبرة القضائية المطلوبة |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على طبشوش سارة، "**أثر إعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس، 2022-2023، ص 19.

**ثانيا: معايير التدقيق الخارجي**

يقصد بالمعيار النمط أو المقياس الذي يمكن بواسطته فحص النوعيات المطلوبة من أي شيء والمستوى المطلوب لها، وترتبط معايير التدقيق الخارجي بطبيعة التدقيق وأهدافه، إذ تهدف إلى مستوى الجودة المطلوبة من طرف مدقق الحسابات أثناء أدائه للمهام الموكلة إليه.

يعتبر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانوني **(AICPA)**، أول من وضع معايير أداء معينة ضمن كتاب بعنوان "**معايير التدقيق المتعارف عليها**" **(GAAS)**، وقد تضمن هذا الكتاب معايير التدقيق المتعارف عليها مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي:

- معايير عامة؛
- معايير العمل الميداني؛
- معايير إعداد التقرير.[1]

**أ_ المعايير العامة**

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للقائم بعملية التدقيق، والمقصود بها أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية يحتاج إليها المدقق الخارجي لمقابلة معايير العمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير، وتعتبر شخصية كذلك لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي، وتنقسم إلى ثلاث أقسام:

معيار التدريب والكفاءة، معيار الإستقلال، بذل العناية المهنية اللازمة.[2]

**ب_ معايير العمل الميداني**

تهتم هذه المعايير بوضع مجموعة من التوجيهات التي يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ بها عند قيامه بعملية التدقيق وتنفيذه لها، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير أكثر دقة مقارنة مع المعايير العامة للتدقيق، فمعايير الفحص الميداني تشمل ثلاث معايير أساسية، وهي كالآتي:

- وضع خطة عمل ملائمة والتخطيط السليم والإشراف المستمر على عمل المساعدين؛
- تقييم مدى إمكانية الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية؛

---

[1] بوبكر عميروش، "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، رسالة ماجيستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، 2010_ 2011، ص 15.

[2] بوبكر عميروش، "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، مرجع سابق، ص 15.

- عمل المحافظ على الحصول على الأدلة الكافية والملائمة التي تساعده في ابداء رأيه.[1]

**ج_ معايير إعداد التقارير**

يعتبر تقرير محافظ الحسابات المنتج النهائي الذي يتم من خلاله توصيل نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث أن تقرير مدقق الحسابات يلعب دورا أساسيا عند إتخاذ مستخدمي القوائم المالية القرارات، لذلك تم تقسيم معايير إعداد تقرير محافظ الحسابات إلى أربع معايير، هي كالتالي:

- يجب أن ينص تقرير المحافظ عند إبداء رأيه عن مدى تطبيق المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية،
- يجب أن ينص تقرير المحافظ عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة عند القيام بعملية التدقيق لم تختلف عن المبادئ التي طبقت عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالسنوات السابقة؛
- يجب أن تكون القوائم المالية المستعملة لإبداء الرأي تحتوي على الإفصاح الكافي؛
- يجب أن يكون تقرير المحافظ ملما بكل القوائم المالية، بكونها وحدة واحدة عند إبداء رأيه، وفي حالة استحالة ذلك يجب عليه ذكر الأسباب التي أدت إلى عدم إبداء رأيه.[2]

**الشكل 01: معايير التدقيق الخارجي**

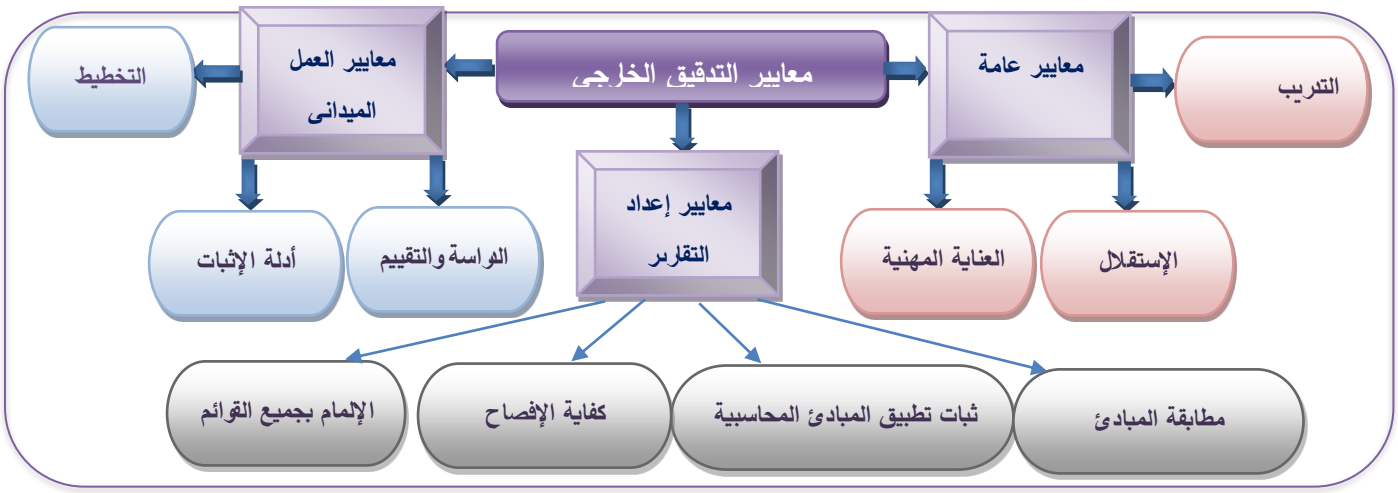


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بوبكر عميروش، "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، رسالة ماجيستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، 2010-2011، ص 23.

[1] بوبكر عميروش، "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، مرجع سابق، ص 18.

[2] بوبكر عميروش، "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، مرجع سابق، ص 20_23.

## المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات

يهدف هذا المطلب إلى توضيح المفاهيم الأساسية التي تحكم مهنة محافظ الحسابات من جهة، والأنظمة القانونية التي تحدد صلاحيات ومسؤوليات المحافظين من جهة أخرى، كما يهدف إلى تبيان أهمية هذه التشريعات في ضمان استقلالية وفاعلية محافظ الحسابات في مراقبة البيانات المالية للمؤسسة.

### الفرع الأول: التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر

**أولا: الفترة من 1969 _1980: (مرحلة ما بعد الإستقلال)** بدأ تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر سنة **1969**، حيث أشار الأمر رقم **69_107** المؤرخ في **1969/12/31** المتعلق بقانون المالية لسنة **1970** في المادة **38** إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد أسندت هذه المهمة إلى المفتشية العامة للمالية، بغية تأمين حق الدولة في هذه المؤسسات، حيث جاء في نص هذه المادة: "يكلف وزير الدولة المكلف بالتخطيط بتعيين مراجعي حسابات للمؤسسات الوطنية والمنظمات العمومية، ذات الطابع الصناعي والتجاري، وفي المؤسسات التي تملك فيها الدولة أو إحدى المنظمات العمومية حصصا في رأسمالها، وذلك بقصد التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات، وتحليل الوضعية المالية للأصول والخصوم".

كما تناول المرسوم **70_173** المؤرخ في **1970/11/16** تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية، وقد كرس النص محافظة الحسابات بصفتها مراقبة دائمة للتسيير بالمؤسسات، مسندا مهمة محافظي الحسابات في مادته الأولى إلى موظفي الدولة، الذين يتم تعيينهم من قبل وزير المالية:

المراقبون العامون للمالية، مفتشوا المالية، موظفون مؤهلون من وزارة المالية بصفة استثنائية.

مما يعني أن محافظ الحسابات في هذه المرحلة اعتبر كموظف في الدولة، يخضع في تعيينه وترقيته وعلاواته لقوانين الدولة، هذا الوضع ينسجم في الواقع مع التوجه الاقتصادي الذي كان سائدا آنذاك (الإشتراكية).

وتجدر الإشارة إلى أن التدقيق المقصود يرتبط فقط بالرقابة، من خلال هؤلاء الأفراد من خلال هيئاتهم على المؤسسات الاقتصادية آنذاك، إلا أن الأمر الرئاسي رقم **71_83** الصادر بتاريخ **1971/09/29** تناول مندوب الحسابات للمؤسسات الخاصة والخبراء في المحاسبة لدى المحاكم، واشترط تعيينهم من الخبراء المرخصين بذلك.[1]

**ثانيا: الفترة من 1980_1988:**(مرحلة إعادة التنظيم) بعد الصدمة البترولية (صدمة أزمة النفط) التي أصابت أسعار البترول، تبين عدم نجاعة الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر، وانكشفت عيوب وأساليب تسيير الاقتصاد الوطني، وبدأ التفكير جديا في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلا ومضمونا، وهكذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية

[1] عوماري عائشة، أقاسم عمر، **"واقع مهنة محافظة الحسابات في الجزائر بين الحقوق والواجبات من خلال تطبيقات القانون 10-01"**، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 05، عدد 01، 2017/03/30، ص 249.

مؤسسة تخضع للقانون التجاري، وقد ترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة، من خلال التخلي عن مفهوم تعدد الرقابة والعودة ثانية لصالح الفعالية والنوعية، مما يعني إعادة الاعتبار لمهنة التدقيق، وكان ذلك بفعل صدور القانون رقم **80_05** المؤرخ في **1980/03/01** المقرر إنشاء مجلس المحاسبة، وهذا مع إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وهيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الذي نتج عنه ارتفاع عدد المؤسسات العمومية، وتعقد أنماط التسيير، وغياب أطر التحكم في توليد المعلومات المالية، وضعف التحكم في النظام المحاسبي المالي، قام المشرع الجزائري بسن آليات رقابية تحد من أنواع الإختلالات التي تفرزها أساليب التسيير المتبناة، حيث جاء في أحكام هذا القانون:

**"مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها".**

وما ميز هذه المرحلة هو عدم كفاية الموظفين المؤهلين لممارسة هذه المهنة، مما أدى إلى تراكم الأعمال الموكلة لهم، وعدم القدرة على ضمان المراجعة بفعل تزايد الشركات الوطنية، وتنامي حجمها.

**ثالثا: الفترة من 1988_1990:** (مرحلة إعادة تأهيل التدقيق القانوني في المؤسسات العمومية الإقتصادية) إتخذت محافظة الحسابات منحنى جديد من خلال إعادة تنظيم مهامها، فبعد أزمة النفط سنة **1986**، قامت الجزائر بعملية إصلاح شملت المؤسسات الاقتصادية من أجل تنوع صادراتها وتفادي أزمات مشابهة مستقبلا، حيث فرضت الدولة على المؤسسات الاقتصادية إنشاء هياكل تقوم بالمراقبة، فتم إصدار القانون رقم **88_01** المؤرخ في **1988/01/12** المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية العمومية، إذ جاء في **المادة 40** منه: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"، وعليه فإن صدور هذا القانون سهل من مهمة محافظ الحسابات في المؤسسة، وأصبح عمله أكثر مصداقية وموضوعية.

قام هذا القانون بتحرير المؤسسات العمومية من القيود الإدارية التي كانت تعترضها، وإعادة تنظيم وظيفة الرقابة من خلال تأهيل التدقيق الخارجي وإنشاء التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية، كما تم الفصل بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي داخل المؤسسات العمومية الإقتصادية، وشهدت هذه المرحلة إنشاء مجلس المحاسبة التابع للدولة، مهمته تدقيق حسابات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإقتصادي.

**رابعا: الفترة من 1990 _2010: (مرحلة الإصلاحات)**، تميزت هذه المرحلة بعدة تغييرات جذرية مست مهنة محافظي الحسابات، تمثلت فيما يلي:

**أ_ الفترة من 1991_2001:** شملت هذه المحلة صدور عدة تشريعات في المهنة، ونجد:

- صدور قانون رقم **91_08** سنة **1990** المتعلق بتنظيم مهنة التدقيق، ويعتبر كأول خطوة لتحرير المهنة، حيث أنشئ بموجبه المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وأوكلت مهمة مراجعة الهيئات والمؤسسات إلى المهنيين المسجلين في جدول المصف الوطني.

- صدور المرسوم التشريعي **93_08** المؤرخ في **1993** ليعدل ويتمم الأمر **75_95** المتضمن القانون التجاري، وذلك ليتماشى مع التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.
- صدور قانون **95_20** الذي يعدل ويتمم ويلغي أحكام القانون **90_32** المتعلق بمجلس المحاسبة، وقد اعتبر هذا القانون المعمول به لحد الآن أن مجلس المحاسبة هو المؤسسة العليا والوحيدة للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية.

**ب_ الفترة من 2002_2010:** تميزت هذه الفترة بإنشاء المجالس الجهوية.

**خامسا: مرحلة ما بعد 2010:** في هذه المرحلة تم صدور **القانون 10_01 المؤرخ في 2010/06/29**، الذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وتم حل المصف الوطني للمهنة كهيئة مستقلة، مع إسناد صلاحيات تنظيم المهنة لوزارة المالية، وإحداث ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة، تعنى بتنظيم المهن الثلاث المتعلقة بها (الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد) من أجل التحكم فيها بشكل يتناسب مع التغيرات المهنية.

أما في **04 فيفري 2016** تم إصدار أول مجموعة لمعايير تدقيق جزائرية، تضمنت أربع معايير:

- المعيار الجزائري للتدقيق **(210)**: الاتفاق حول أحكام مهام التدقيق
- المعيار الجزائري للتدقيق **(505)**: التأكيدات الخارجية
- المعيار الجزائري للتدقيق **(560)**: أحداث إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة
- المعيار الجزائري للتدقيق **(580)**: التصريحات الكتابية

ثم في **سنة 2017** تم إصدار:

- المعيار الجزائري للتدقيق **(570)**: استمرارية الإستغلال
- المعيار الجزائري للتدقيق **(610)**: استخدام أعمال المدققين الداخليين
- المعيار الجزائري للتدقيق **(620)**: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق.[1]

**الفرع الثاني: الشروط العامة لممارسة مهنة محافظ الحسابات**

**أولا: تعريف محافظ الحسابات**

إن القانون رقم **10-01** المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، يعرف محافظ الحسابات من خلال المادة 22 على أنه "**كل شخص يمارس بصفة عادية، وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة**

[1] عوماري عائشة، أقاسم عمر، "**واقع مهنة محافظة الحسابات في الجزائر بين الحقوق والواجبات من خلال تطبيقات القانون 10-01**"، مرجع سابق، ص 250.

**المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات، وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به**"، ولممارسة مهنة محافظ حسابات، يجب أن تتوفر في المترشح الشروط الآتية:

_ أن يكون جزائري الجنسية؛

_ أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات، أو شهادة معترفا بمعادلتها؛

_ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

_ ألا يكون قد صدر في حقه حكما بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

_ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية، وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين، أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛

_ أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة **06** من **القانون** رقم **10_01**.[1]

**ثانيا: الإجازات والشهادات العلمية**

أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لها، وذلك من خلال إصداره لقرار خاص بها مؤرخ في **24 مارس 1999**، بالإضافة إلى قرار يتضمن كيفيات نشر وتقدير الإجازات والشهادات التي تخول الحق في ممارسة مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر.

لمزاولة مهنة محافظ الحسابات، لابد من توفر المعايير التالية:

- **الحيازة على إحدى شهادات التعليم الآتية، أو أي شهادة أجنبية معادلة لها:**
  - ليسانس في العلوم المالية؛
  - الجزء الأول والثاني من الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبية؛
  - شهادة الدراسات المحاسبية العليا؛
  - ليسانس في العلوم التجارية فرع المالية والمحاسبة؛
  - ليسانس في العلوم التجارية فرع المحاسبة؛
  - ليسانس في علوم التسيير فرع المحاسبة؛
  - ليسانس في العلوم التجارية فرع المالية؛

[1] المادة 08 من **القانون رقم 10-01 المتعلق بتنظيم مهن الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، المؤرخ بتاريخ 2010/06/29**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2010/07/11، العدد 42، ص 05.

- ليسانس في علوم التسيير فرع المالية.

زيادة على ذلك، يجب:

_ إما متابعة تدريب مهني كخبير محاسب، مدته سنتان **(02)**، يمنح على إثره شهادة نهاية التربص القانوني؛

_ وإما إثبات خبرة تقدر بعشر **(10)** سنوات في ميدان المحاسبة والمالية، والقيام بتدريب مهني مدته ستة **(06)** أشهر.

❖ **الحيازة على إحدى شهادات التعليم العالي الآتية:**

- شهادة المدرسة العليا للتجارة (فرع آخر غير فرع المالية والمحاسبة)؛
- شهادة المدرسة الوطنية للإدارة (فروع المراجعة والمراقبة وفرع الاقتصاد والمالية)؛
- ليسانس في العلوم الاقتصادية (النظام القديم)؛
- ليسانس في التسيير؛
- شهادة المدرسة الوطنية العليا للإدارة والتسيير (فرع مراجعة الحسابات)؛
- شهادة المعهد الوطني للمالية (فرع الخزينة أو الضرائب)؛
- شهادة معهد الاقتصاد الجمركي والمالي بالجزائر؛
- شهادة معهد التمويل والتمية للمغرب العربي بتونس؛
- شهادة جامعة التكوين المتواصل في المالية والمحاسبة؛

مع ضرورة حيازة إحدى الشهادات المهنية الآتية:

- شهادة تقني سامي في المحاسبة؛
- شهادة عليا في الدراسات المحاسبية؛
- شهادة مهنية كاملة في المحاسبة؛
- بكالوريا تقني في المحاسبة؛
- شهادة التحكم في المحاسبة؛

فضلا عن ذلك يأتي:

_ إما تدريب مهني مدته سنتان **(02)** في مكتب خبير محاسب أو محافظ حسابات؛

_ وإما عشر **(10)** سنوات من الخبرة في الميدانيين المحاسبي والمالي، وتدريب مهني مدته ستة **(06)** أشهر.

❖ **المحاسبون المعتمدون والمسجلون في جدول النقابة الوطنية:**

عند نهاية تاريخ المدة والذين نجحوا في امتحانات الاندماج، التي تنظمها اللجنة الخاصة في دورة واحدة كل سنة، خلال مدة ثلاث **(03)** سنوات.

❖ **أعوان المفتشية العامة للمالية:**

الحاصلون على رتبة مفتش المالية في الدرجة الثانية، أو مفتش عام للمالية على الأقل، والمتمتعون بخبرة قدرها عشر **(10)** سنوات من النشاط ضمن هذه الهيئة.[1]

**ثالثا: تعيين محافظ الحسابات**

يتم تعيين محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية، عن طريق الجمعية العامة، أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، والذي تتحدد محتوياته من خلال **المرسوم التنفيذي رقم 32/11 المؤرخ بتاريخ 2011/01/27 المتعلق بتعيين محافظ الحسابات.**[2]

كما يحدد هذا المرسوم جميع الحيثيات الخاصة بتعيين محافظ الحسابات، حيث تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث **(03)** سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، إذ لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث **(03)** سنوات، وفي حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين **(02)** ماليتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليما بذلك، وفي هذه الحالة لا يجري تجديد عهدة محافظ الحسابات.[3]

❖ **حالات التنافي والموانع**

لتحقيق ممارسة مهنة محافظة الحسابات بكل استقلالية فكرية وأخلاقية، يجب ألا يقع محافظ الحسابات ضمن حالات التنافي والموانع المحددة في القانون **رقم 10_01**، من خلال الفصل التاسع كما يلي:

**أ_ حالات التنافي**

- كل نشاط تجاري، لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية؛
- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني؛
- كل عهدة إدارية، أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري، غير تلك المنصوص عليها في المادة **46** من القانون رقم **10_01**؛
- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، لدى نفس الشركة أو الهيئة؛

---

[1] كريم فيصل، سمغوني توفيق فيصل، "**تنظيم مهنة محافظة الحسابات والتدقيق في الجزائر**"، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 351-352.

[2] المادة 04 من **المرسوم التنفيذي رقم 32/11 المؤرخ بتاريخ 2011/01/27، المتعلق بتعيين محافظ الحسابات.**

[3] المواد 26-27 من **القانون رقم 10-01**، مرجع سابق.

- كل عهدة برلمانية؛
- كل عهدة إنتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة؛

يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان، أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب، إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في أجل أقصاه شهر واحد **(1)** من تاريخ مباشرة عهدته، ويتم تعيين مهني لاستخلافه، يتولى تصريف الأمور الجارية لمهنته، طبقا لأحكام المادة **76** من **القانون رقم 10_01**، كما لا تتنافى مع ممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد، مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية، طبقا للتشريع الساري المفعول وكذا الحالات المذكورة في المادتين **46 و52** من **القانون رقم 10_01**.

**ب_ حالات المنع**

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بأعمال تسيير سواءا بصفة مباشرة أو بالمساهمة، أو الإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير ؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي، أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها؛
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد اقل من ثلاث **(03)** سنوات من انتهاء عدته.

زيادة على حالات التنافي والموانع المنصوص عليها في المادة **715 مكرر 6** من **القانون التجاري**، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى، لاسيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال الثلاث **(03)** سنوات الأخيرة، كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.

توسع نفس حالات التنافي والموانع وتلك المذكورة أعلاه، إلى أعضاء شركات محافظة الحسابات:

- القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية؛
- البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الاشهار لدى الجمهور. (تطبق هذه الموانع أيضا على الشركات والتجمعات الممارسة للمهنة).[1]

**الفرع الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات**

[1] المواد 64-70 من الفصل التاسع **للقانون رقم 10-01**، مرجع سابق.

**أولا: الحقوق**

- الإطلاع في أي وقت، وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر، بصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة؛
- أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للشركة أو الهيئة، كل التوضيحات والمعلومات، وأن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة؛
- أن يطلب من الأجهزة المؤهلة في مقر الشركة، الحصول على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها، أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها؛
- أن يقدم القائمون بالإدارة في الشركات، كل ستة **(06)** أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا، يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون؛
- أن يعلم كتابيا هيئات التسيير قصد تطبيق أحكام القانون التجاري، في حالة عرقلة ممارسة مهمته؛
- أن يحدد مدى وكيفيات أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات وسيرورتها، في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر الشروط الذي تعهد بشأنه، مع مراعاة معايير التدقيق والواجبات المهنية الموافق عليها من الوزير المكلف بالمالية؛
- الحضور مع الجمعيات العامة كلما تستدعى للتداول على أساس تقريره، والاحتفاظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته؛
- الحصول على مقابل لأتعابه إثر قيامه بمهمته، حيث لا يمكن أن تكون هذه الأتعاب في شكل منافع عينية، أو امتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته؛
- أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية، حيث يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاثة **(03)** أشهر، ويقدم تقريرا عن المراقبات والاثباتات الحاصلة.[1]

**ثانيا: الواجبات**

تضمن **المرسوم التنفيذي رقم 96_136 المؤرخ في 15 أفريل 1996 أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد** الواجبات المهنية للمهن الثلاثة وهي:

1_ واجبات المدقق في علاقته بالنقابة؛

2_ واجبات المدقق في علاقته مع عملائه؛

3_ واجبات محافظ الحسابات المتعلقة بتأطير المتدربين؛

[1] المواد 31-38 من **القانون رقم 10-01**، مرجع سابق.

4_ واجبات المدقق في علاقته بزملائه.[1]

## المطلب الثالث: مسؤوليات وتقارير محافظ الحسابات

تعد مسؤوليات محافظ الحسابات من الجوانب الجوهرية التي تعكس دوره الرقابي والمهني داخل المؤسسة، إذ تشمل فحص القوائم المالية، تقييم نظام الرقابة الداخلية، والتبليغ عن أية مخالفات، ويهدف هذا المطلب إلى إبراز أهم هذه المسؤوليات، إلى جانب تحليل طبيعة هذه التقارير التي يصدرها محافظ الحسابات وأثرها في دعم مصداقية المؤسسة أمام الأطراف المعنية.

### الفرع الأول: مسؤوليات محافظ الحسابات

جاء في نص المادة **59** من **القانون رقم 10_01** على أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهمته، وكذلك يلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج، وحسب **القانون رقم 10_01** نميز بين ثلاث مسؤوليات لمحافظ الحسابات:

**أولا: المسؤولية المدنية**

تقوم هذه المسؤولية في أغلب الأحيان على عقد مكتوب بين محافظ الحسابات والعميل، تنتج عن تقصير من طرف محافظ الحسابات في حق العميل الذي يرتبط معه بعقد مكتوب، مما يعني أن أي ضرر قدد يتسبب به محافظ الحسابات للعميل يترتب عليه التعويض، ونجد في هذه المسؤولية ثلاثة أركان رئيسية، هي كالتالي:

- وجود خطأ صادر عن محافظ الحسابات، وذلك نتيجة للإهمال، أو الإخلال بالواجبات؛
- حدوث ضرر للمدعي، بسبب الخطأ أو الإهمال أو الإخلال بالواجبات من طرف محافظ الحسابات؛
- إثبات الرابطة النسبية بين خطأ محافظ الحسابات والمدعي.

حيث يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها اثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير، عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام **القانون رقم 10_01**، ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها، إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته، وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها، وفي حالة معاينة مخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.[2]

**ثانيا: المسؤولية الجزائية**

تقع المسؤولية الجزائية على عاتق محافظ الحسابات إذا ما قام بارتكاب أفعال أو سلوكيات يجرمها القانون من خلال نصوصه الصريحة، كما يلي:

---

[1] المواد 02-24 **من المرسوم التنفيذي رقم 96_136، المتعلق بأخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ بتاريخ 15 أفريل 1996**، الجريدة الرسمية، العدد 24، 1996.

[2] المواد 59-61، من **القانون رقم 10-01**، مرجع سابق.

- قبول وأداء المهمة، بالرغم من أنها تقع ضمن إحدى حالات الموانع التي حددت من خلال **القانون رقم 10_01**؛
- تقديم أو إثبات معلومات غير صحيحة تخص المؤسسة محل التدقيق؛
- الإمتناع عن تبليغ الجهات الوصية بوجود مخالفات وجنح؛
- القيام بممارسة المهنة بطريقة غير مشروعة؛
- إفشاء الاسرار المهنية؛
- التورط بجرائم كشريك فيها رفقة القائمين على إدارة المؤسسة محل التدقيق.[1]

**الجدول رقم 03: العقوبات المتعلقة بالمسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات**

| الغرامة | السجن | المواد التي تنص عليها | الأفعال المرتكبة |
|---|---|---|---|
| من 500000 دج إلى 2000000 دج، وتضاعف في حالة العود | من ستة أشهر إلى سنة في حالة العود | المادة 73 من القانون رقم 10_01 الذي ينظم المهنة | الممارسة غير المشروعة للمهنة |
| من 20000 دج إلى 500000 دج | من سنة إلى خمس سنوات | المادة 830 من القانون التجاري | -إعطاء أو تأكيد معلومات كاذبة عن المؤسسة محل المراقبة.<br>-عدم الإبلاغ عن الأحداث الجنحية. |
| من 20000 دج إلى 200000 دج | من ستة أشهر إلى سنتين | المادة 830 من القانون التجاري | عدم الإشارة في التقرير إلى مساهمة الشركة محل المراقبة، أو حيازتها لنصف رأس مال شركة لها مقر على التراب الوطني. |
| من 20000 دج إلى 500000 دج | من ستة أشهر إلى سنتين | المادة 825 من القانون التجاري | -المنح العمدي أو الموافقة على بيانات غير صحيحة واردة في تقارير القائمين على إدارة المؤسسة، المقدمة إلى الجمعية العامة التي تم استدعاؤها للبت في إلغاء حق الأفضلية في اكتتاب المساهمين. |

[1] المادة رقم 62 من **القانون رقم 10-01**، مرجع سابق.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **من 20000 دج إلى 200000 دج** | **من شهرين إلى ستة أشهر** | **المادة 829 من القانون التجاري** | **-قبول مهمة أو الاحتفاظ بها رغم الوقوع في حالة الموانع المنصوص عليها في القانون رقم 10_01.** |
| **من 500 دج إلى 5000 دج** | **من شهر إلى ستة أشهر** | **المادة 830 من القانون التجاري، والمادة 301 من قانون العقوبات.** | **-كشف السر المهني** |

**المصدر:** نجوى عبد الصمد، "**ضبط وتنظيم مهنة محافظ الحسابات في التشريع الجزائري**"، دار الهدى، طبعة 01، الجزائر، 2022، ص 58-59.

**ثالثا: المسؤولية التأديبية**

لا تلغي المسؤولية التأديبية باقي المسؤوليات، إذ تترتب عن بعض الأعمال أو التصرفات التي يقوم بها محافظ الحسابات، غير أن الإجراء التأديبي المتعلق بها مستقل عن دعوى المسؤولية المدنية أو الجزائية، ويمثل محافظ الحسابات أمام لجنة الانضباط والتحكيم، التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة، حتى بعد استقالته عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفه[1]، ويمكن أن تأخذ العقوبة شكل التوبيخ؛ أو الإنذار؛ أو التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة **(06)** أشهر؛ أو التوقيف النهائي، أو الشطب من الجدول؛ وذلك حسب درجة الخطأ المرتكب.

**جدول رقم 04: الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات**

| أخطاء مهنية من الدرجة الأولى | أخطاء مهنية من الدرجة الثانية | أخطاء مهنية من الدرجة الثالثة | أخطاء مهنية من الدرجة الرابعة |
|---|---|---|---|
| -تصريح بمراجع كاذبة،<br>-تصريح بالإنتماء إلى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات خلال ممارستهم وظيفتهم،<br>-الإنتقادات غير المؤسسة الصادرة عنه كتابيا أو شفهيا، أو بأي شكل من الأشكال بغرض الإخلال بالثقة المبنية بين الزبائن وزملائه قصد إزاحتهم، | -تكرار الخطأ من الدرجة الأولى،<br>-فتح مكتب لا يتطابق مع التنظيم المعمول به،<br>-رفض التكفل بالمتربصين الموجهين من المجلس الوطني للمحاسبة،<br>-الغياب المهني عن حضور اجتماعين متتاليين للجمعيات | -تكرار الخطأ من الدرجة الثانية،<br>-خطأ في الإحتفاظ بالأرشيف، إذ يتعين على محافظ الحسابات الاحتفاظ بملفات عملائه لمدة 10 سنوات، من 01/01 للسنة التي تلي آخر سنة مالية للوكالة، | -تكرار الخطأ من الدرجة الثالثة،<br>-تصرفات متعمدة تمس بقواعد أخلاقيات المهنة،<br>-إفشاء السر المهني،<br>ممارسة المهنة خلال التوقيف،<br>-ممارسة المهنة دون مكتب مهني، |

[1] المادة رقم 63 من القانون رقم **10-01**، مرجع سابق.

| | | | |
|---|---|---|---|
| -تقليل الإحترام اتجاه أحد زملائه خلال ممارسة نشاطه. | العامة وللانتخابات أو عدم تمثيله،<br>-عدم دفع مصاريف المشاركة في النشاطات التي تنظمها الهيئات المهنية التي قام بحضورها | -استعمال الختم المهني في أعمال غير منجزة تحت مسؤوليته،<br>-عدم دفع الإشتراك المهني،<br>-عدم اكتتاب التأمين المهني،<br>-مقاولة الأعمال المتعلقة بالمهنة، مع أشخاص معنويين أو طبيعيين غير مسجلين في الجدول،<br>-إستعمال ختم غير مطابق للنموذج الذي يمنحه المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات. | -إصدار إجازات خاطئة أو مزورة أو مبالغ فيها، |

**المصدر**: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على "**ضبط وتنظيم مهنة محافظ الحسابات**"، **نجوى عبد الصمد، ص 60، 61، مصدر سابق**.

**الفرع الثاني: مهام محافظ الحسابات**

- إثبات صحة ومصداقية الحسابات السنوية؛
- فحص صحة الحسابات السنوية، ومطابقتها لتقرير التسيير، الذي يقدمه المسيرون للمساهمين، أو الشركاء، أو حاملي الحصص؛
- إبداء رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية، المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة، أو مجلس المديرين، أو المسير؛
- تقدير شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها، والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بالتحقق من سير أعمال المؤسسة وفق ما سطرته، وتدقيق حساباتها المالية ومطابقتها للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير، إضافة إلى لفت انتباه الهيئات المسيرة للشركة في حالة وجود عوائق من شأنها إعاقة استمرارية المؤسسة؛
- المصادقة على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة، وصورتها الصحيحة بناءا على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.[1]

لقد نص المشرع الجزائري سواءا في القانون التجاري وفي القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على أسباب مختلفة يتوقف عندها إنتهاء مهام محافظ الحسابات، فقد تكون بانتهاء المدة القانونية التي

[1] المواد 23-24، من **القانون 10-01**، مرجع سابق.

حددها له المشرع، كما تنتهي أيضا إذا تحقق مانع قانوني أو مادي يحول بينه وبين أداء مهامه تجاه الشركة، كالوفاة أو الإستقالة أو الشطب أو الإيقاف.

❖ **أهم التحديات التي تواجه محافظ الحسابات أثناء قيامه بعملية التدقيق**

توجد مجموعة من التحديات التي يواجهها محافظوا الحسابات في الجزائر، منها التي تتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة للمهنة في الجزائر، وأخرى تتعلق بالجهات المختصة بتنظيم المهنة، والبعض الآخر يتعلق بالعملاء (المؤسسات الاقتصادية)، كما توجد تحديات أخرى.

فيم يخص التحديات المتعلقة بالعملاء تتمثل في عدة نقاط، أهمها:

- يختار العملاء محافظي الحسابات بناءا على العلاقات الشخصية، وهذا الأمر له تأثير على إستقلالية محافظي الحسابات؛
- عدم وجود لجان التدقيق في أغلب المؤسسات الإقتصادية الجزائرية المعنية بالتعاقد مع محافظ الحسابات، حيث أن لجان التدقيق هي من أهم ما يعزز إستقلالية محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية؛
- عدم وجود قسم للتدقيق الداخلي في أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعنية بالتعاقد مع محافظ الحسابات، بالرغم من أن قسم التدقيق الداخلي ضروري لتحسين وتسهيل عمل محافظ الحسابات؛
- ضعف نظام الرقابة الداخلية في أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعنية بالتعاقد مع محافظ الحسابات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة إجراءات عملية التدقيق؛
- يختار العملاء مكاتب محافظ الحسابات الأقل تكلفة؛
- مماطلة العملاء في تسديد أتعاب محافظي الحسابات في الجزائر، وهذا يعني أن العملاء يتبعون سياسة المماطلة في سداد الأتعاب وهي تمثل أحد أهم الصعوبات التي يواجهونها ميدانيا؛
- وجود نظرة تخوف من محافظي الحسابات بسبب أنهم سيقومون باكتشاف الغش في القوائم المالية، وهذا يمثل أحد الإعتقادات الخاطئة عن مهنة محافظة الحسابات.[1]

❖ **رقمنة مهنة التدقيق الخارجي**

يقصد بها استخدام الكمبيوتر فقط والمعلومات الرقمية، وهذا يعني إزالة الأعمال الورقية وتحويل كل الورق والمعلومات إلى وثائق ومعلومات رقمية، مما يؤدي بدوره إلى استخدام محدود للمجلدات، كما يشار إلى رقمنة مهنة التدقيق على أنها

[1] نمديل مريم، حجار مبروكة، "**أهم التحديات التي تواجه مهنة محافظة الحسابات خلال عملية التدقيق في الجزائر**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد 07، عدد 2022/02، ص 261.

استخدام المعلومات، الأدوات والأساليب الرقمية ومهارات تكنولوجيا المعلومات لإجراء عملية التدقيق، وهذا يؤدي إلى تبسيط العمل اليومي للمدققين فيكون بأسرع وقت وأقل جهد.[1]

❖ **التحديات الرقمية:**

_ عدم جاهزية المؤسسات من حيث الموارد والتدريب والمعرفة الضرورية بتقنيات التحول الرقمي؛

_ضعف البنية التحتية المتعلقة بتجهيزات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والإتصال وقدمها ومحدوديتها،

_ نقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج من قبل المؤسسات تحد من نموها،

_ مقاومة التغيير، فمهنة التدقيق ثابتة لا يتم إجراء أي تعديلات عليها إلا إذا كانت ضرورية تماما، والرغبة في التغيير تعد تحديا رئيسيا لاسيما في مجال يميل الناس فيه إلى رؤية الأشياء في نسخة ورقية.

_ عدم رغبة المدققين في تبني الرقمنة بسبب الخوف من تخفيض عدد الموظفين أو الخوف من تقليص مهامهم الوظيفية.[2]

**الفرع الثالث: تقارير محافظ الحسابات**

يجسد تقرير محافظ الحسابات نهاية مهمة التدقيق القانونية في المؤسسة أي أنه يمثل مخرجات عملية التدقيق، ويعد وسيلة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المدقق المالي حول سلامة القوائم المالية بشكل واضح وموثوق فيه للأطراف ذوي المصلحة (مجلس الإدارة، المساهمون، الإدارة، المستخدمون، البنوك، الزبائن، الموردون)، كما يعد وثيقة قانونية تثبت قيام المراجع المالي بتنفيذ واجباته.

إضافة إلى ما جاء به **القانون رقم 10_01** المنظم لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر، فقد بين المرسوم التنفيذي **رقم 11_202 المؤرخ في 2011/05/26: "أنه لابد على محافظ الحسابات إعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي يترجم به مهمته الرئيسية، كما ينجز ثلاثة عشر تقريرا خاصا".**

ويحتوي تقرير محافظ الحسابات طبقا لما جاء به **معيار المراجعة الجزائري NAA700** تحت عنوان تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية، والذي يعالج التزام المراجع بتشكيل رأي حول القوائم المالية، بالإضافة إلى شكل ومضمون تقرير المحافظ عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق، ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل، وحسب هذا الأخير يجب أن يكون التقرير كتابيا.

---

[1] خلف الله بن يوسف، عايدة فرحات، "**دور التحول الرقمي في تعزيز جودة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر: الواقع، الفرص والتحديات**"، الملتقى الدولي الحضوري_ الإفتراضي حول "**الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في المحاسبة والتدقيق**"، جامعة باجي مختار عنابة يومي 29 _ 30 سبتمبر 2023، ص 09.

[2] خلف الله بن يوسف، عايدة فرحات، **مرجع سابق**، ص، 14-15.

**أولا: التقرير العام**

ورد في الفصل الأول "معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية"، من **القرار رقم 126 المؤرخ في 2013/06/24** الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، أنه: " **يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي، يبين فيه أداء مهمته. يتم إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة العادية**".[1]

يتمثل في تقرير المصادقة على قانونية ومصداقية الحسابات الختامية للشركة، الذي يمكن أن يتضمن مصادقة بدون تحفظ أو مصادقة بتحفظ أو الإمتناع عن المصادقة مع ضرورة تبيان أسباب ذلك، حيث يثبت من خلاله أنه أدى مهمة الرقابة المسندة إليه طبقا لمعايير المهنة، وذلك من خلال إبداء رأيه، وأنه تحصل على ضمان كاف بأن الحسابات السنوية لا تتضمن اختلالات معتبرة، من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية.

وحتى يكون التعبير عن رأيه مؤسسا، يقوم محافظ الحسابات بفحص وتقييم النتائج المستخلصة من العناصر المثبتة المتحصل عليها، فيقدر بذلك الأهمية النسبية للمعاينات التي قام بها والطابع المعتبر للاختلالات التي اكتشفها، كما يحدد ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها وفقا **للقانون رقم 07_11 المؤرخ في 2007/11/25** والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

إضافة إلى ذلك يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية، ما يلي[2]:

- اسم وعنوان محافظ الحسابات ورقم اعتماده ورقم التسجيل في الجدول؛
- عنوان يشير إلى أن الأمر يتعلق بتقرير محافظة الحسابات لكيان محدد بوضوح وأنه يخص سنة مالية مقفلة بتاريخ إقفال دقيق؛

يتمحور هذا التقرير حول جزءين[3]:

- الجزء الأول: التقرير العام للتعبير عن الرأي؛
- الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة.

**الجزء الأول: التقرير العام للتعبير عن الرأي**

**1_ مقدمة:**

يقوم من خلالها بالآتي:

---

[1] **القرار رقم 126 المؤرخ بتاريخ 2013/06/24 المتعلق بمعايير تقارير محافظ الحسابات**، الجريدة الرسمية عدد 24، بتاريخ 2014/04/30، الفصل الأول، الفقرة 1_2، ص 13.

[2] القرار 126_36، الفقرة 1-8، ص 13، **مرجع سابق**.

[3] القرار 126_36، ص، 14_15، **مرجع سابق**.

- ✓ التذكير بطريقة وتاريخ تعيينه؛
- ✓ التعريف بالكيان المعني؛
  - ذكر تاريخ إقفال السنة المالية المعنية؛
  - الإشارة إلى أن القوائم المالية قد تم وقفها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان؛
  - التذكير بمسؤولية المسيرين في الشركة عند إعداد القوائم المالية؛
  - التذكير بمسؤوليته في التعبير عن رأيه حول القوائم المالية؛
  - تحديد إذا تم إرفاق التقرير بالميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات راس المال وكذا الملحق عند الإقتضاء.

**2_ الرأي حول القوائم المالية:**

يقوم محافظ الحسابات ضمن هذا القسم بما يلي:

- يشير إلى أهداف وطبيعة مهمة المراقبة، مع توضيح أن الأشغال التي أنجزها قد تمت طبقا لمعايير المهنة وأنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية؛
- يعبر عن رأيه حول الحسابات السنوية، والذي يمكن أن يكون حسب الحالة:

❖ **رأي بالقبول:**

يتم التعبير عن الرأي بالقبول من خلال مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بأنها منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة، وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها، كما تقدم صورة مطابقة للوضعية المالية ووضعية الذمة والنجاعة وخزينة الكيان عند نهاية السنة المالية.

تتطابق المعلومات الواردة في ملحق القوائم المالية مع القوائم المالية المعدة التي تفسرها، ويمكن لهذا الرأي أن يرفق بملاحظات ومعاينات ذات طابع حيادي، موجهة إلى تنوير قارئ الحسابات السنوية.

❖ **رأي بتحفظ أو بتحفظات:**

يتم التعبير عن هذا الرأي من خلال مصادقة محافظ الحسابات بتحفظ على القوائم المالية، بأنها منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول، كما تقدم صورة مطابقة لنتيجة عمليات السنة المنصرمة وكذا الوضعية المالية وممتلكات الكيان في نهاية السنة المالية.

يجب على محافظ الحسابات أن يبين بوضوح في فقرة تسبق التعبير عن الرأي، التحفظات المعبر عنها، مع تقدير حجمها إذا أمكن قصد إبراز تأثيرها في النتيجة والوضعية المالية للكيان.

❖ **رأي بالرفض:**

يتم التعبير عن الرأي بالرفض من خلال رفض مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات، المصادقة على القوائم المالية وأنه لم يتم إعدادها في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول.

يجب أن يبين محافظ الحسابات بوضوح في فقرة قبل التعبير عن الرأي، التحفظات التي دفعته إلى رفض المصادقة مع تقدير إذا أمكن ذلك قصد إبراز تأثيرها حول النتيجة والوضعية المالية للكيان.

**3_ فقرة الملاحظات:**

يتضمن التقرير العام للتعبير عن الرأي في فقرة منفصلة، بعد التعبير عن الرأي يدرج فيها ملاحظات تهدف إلى لفت انتباه القارئ لنقطة أو لعدة نقاط تتعلق بالحسابات السنوية، دون التشكيك في الرأي المعبر عنه، وفي حالة وجود شكوك معتبرة مبينة بشكل وجيه في الملحق، بحيث يرتبط حلها بأحداث مستقبلية من شأنها التأثير في الحسابات السنوية، يلزم محافظ الحسابات بإبداء الملاحظات الضرورية.

**الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة**

يتمحور هذا الجزء حول الفقرات الثلاث المنفصلة:

- الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة؛
- المخالفات والشكوك التي لا تؤثر في الحسابات السنوية؛
- المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها.

يؤدي محافظ الحسابات مهمته المتعلقة بفحص الحسابات السنوية وإعداد تقريره العام المتعلق بالتعبير عن الرأي، في أجل قدره خمسة وأربعون **(45)** يوما ابتداءا من تاريخ استلام الحسابات السنوية المضبوطة من طرف جهاز التسيير المؤهل، كما يجب أن يتطابق تاريخ التقرير مع تاريخ الإنتهاء الفعلي من مهمة الرقابة.

إذا تعلق الأمر بشركة محافظي الحسابات، يجب أن يتم التوقيع على التقرير من طرف ممثل الشركة ومن طرف ممثل أو ممثلي محافظي الحسابات، أو الشركاء أو المساهمين أو المسيرين لهذه الشركة الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير.

يتم إعداد وتوقيع تقرير مشترك للتعبير عن الرأي في حالة تعدد محافظي الحسابات الممارسين، وفي حالة الإختلاف في الرأي بين محافظي الحسابات المتضامنين، يدلي كل محافظ حسابات برأيه ضمن التقرير المشترك.

في حالة وجود حسابات مدعمة ومدمجة يتم إعداد تقرير التعبير عن رأي محافظ الحسابات وفق المبادئ الأساسية وكيفيات تطبيقها المنصوص عليها في المعيار المتعلق بتقرير المصادقة على الحسابات الفردية ضمن **القرار 01/126**، وقد نص **القانون رقم 07_11** على هذه الحسابات في المواد من **31** إلى **36** التي تخضع لأحكام المادة **732 مكرر 4** من **القانون التجاري** والنقاط **1.1، 1.2، 1.3، 1.4، 1.5، 1.6، 1.7**، من الفصل الأول **للقرار 01/126** الذي يتناول معيار تقرير التعبير عن الراي حول القوائم المالية.

لا يختلف تقرير التعبير عن الرأي على الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة، عن التقرير العام في جزئه الأول، إلا في المصطلحات المستعملة في تعريف الحسابات الخاضعة لدراسة محافظ الحسابات.

يكون التقرير العام حول الحسابات الفردية وتقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة اللذان يستجيبان إلى التزامين مختلفين، موضوع تقريرين منفصلين بغية تسهيل نشر المعلومة.

**ثانيا: التقارير الخاصة**

تم تحديد مضمونها ضمن **القرار 01/126** المؤرخ في **2013/06/24**، تختصر كما يلي:

- تقرير خاص حول الإتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمسة أو عشر تعويضات؛
- تقرير خاص حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة، والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة في الشركة؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص حول إستمرارية الإستغلال؛
- تقرير خاص حول حيازة سهم الضمان؛
- تقرير خاص متعلق برفع رأس المال؛0
- تقرير خاص متعلق بتخفيض راس المال؛
- تقرير خاص بإصدار قيم منقولة أخرى؛
- تقرير خاص بتوزيعات التسبيقات على أرباح الأسهم؛
- تقرير خاص متعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم؛
- تقرير خاص متعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.[1]

من خلال هذه الدراسة، يتوجب تسليط الضوء على التقرير الخاص "**إجراءات الرقابة الداخلية**" بصفته عنصرا يرتبط ارتباطا مباشرا بالرقابة الداخلية للمؤسسة والتي تم التطرق إليها من خلال المتغير الثاني (التابع)، في المبحث السابق.

❖ **التقرير الخاص "إجراءات الرقابة الداخلية":**

تم تناول هذا التقرير الخاص ضمن الفصل السابع من **القرار رقم 01/126** "معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية"، حيث يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بمعرفة أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية من طرف محافظ الحسابات، وكذا محتوى تقريره.

[1] القرار 126_36، ص، 15_23، **مرجع سابق**.

يطلع محافظ الحسابات في إطار مهمته العامة على عناصر الرقابة الداخلية الدقيقة المطبقة من قبل الكيان، قصد تجنب مخاطر الأخطاء المعتبرة في مجمل الحسابات، وكذا الإثباتات المتعلقة بتدفقات العمليات والأحداث المحاسبية للفترة، وأرصدة حسابات نهاية الفترة، وكذا عرض القوائم المالية والمعلومات المقدمة ضمن ملحق الحسابات.

عندما يقوم الكيان بإعداد تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية، بموجب الأحكام التنظيمية التي لها تأثير معتبر على معالجة المعلومة المالية والمحاسبية، يقوم محافظ الحسابات بتقديم تقرير خاص يقدر من خلاله صدق التقرير المرسل من قبل الكيان للجمعية العامة والجهاز التداولي المؤهل، إستنادا للاشغال المنجزة من طرفه.

يتضمن هذا التقرير تقييمه لصدق المعلومات الواردة في تقرير الكيان وليس حول الإجراءات في حد ذاتها، كما يتضمن التقرير الخاص لمحافظ الحسابات حول إجراءات الرقابة الداخلية، الذي يتم إرساله إلى الجمعية العامة:

- عنوان التقرير والمرسل إليه، وتاريخ وأهداف تدخلاته؛
- فقرة تتضمن وصفا للواجبات المطبقة، من أجل إبداء الرأي حول المعلومات الواردة في تقرير الكيان؛
- خاتمة في شكل ملاحظات أو بدون ملاحظات حول المعلومات الواردة في تقرير الكيان.[1]

❖ **تقيم نظام الرقابة الداخلية**

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل عملية التدقيق، حيث يستحيل على محافظ الحسابات فحص كل حسابات المؤسسة وجميع العمليات التي قامت بها، وذلك لكبر حجم المؤسسات واتساع بياناتها وعملياتها، لذلك يقوم بتدقيق جزء منها عن طريق أخذه لعينة إحصائية منظمة أو عشوائية، وللحكم على أن كل العمليات صحيحة عليه التأكد من أن كل عملية تفسر وتسجل بنفس الطريقة، أي باستمرارية الإجراءات وطرق العمل المتبعة، كما أن سلامة التسجيل المحاسبي لا يعني بالضرورة صدق المعلومة المحاسبية، فقد يكون هناك تسجيل لعمليات وهمية أو غير معبرة عن الواقع الفعلي، فتقييمه لنظام الرقابة الداخلية واكتشافه لنقاط القوة ونقاط الضعف، وإجرائه لاختبارات الإستمرارية للتأكد من أن نقاط القوة تطبق فعلا يمكنه من توجيه عملية فحصه وكيفية اختياره للعينة الإحصائية، هذا ما يسهل عمله في مرحلة فحص الحسابات.

**أولا: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، لمعرفة مدى التطبيق الفعلي للسياسات الموضوعة والأهداف المرجوة، ومعرفة مدى إلتزام المؤسسة بهذه العناصر، ولكي يتمكن من ذلك يتبع أحد الأساليب التالية:

- **الأسلوب الوصفي:** يقوم المدقق حسب هذا الأسلوب بتدوين وتلخيص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة على شكل نظري، عن طريق تحضير قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، ويتم إعداد هذه المذكرة من خلال المقابلات مع العاملين والرجوع إلى كتيب السياسات والإجراءات في المؤسسة، كما يقوم بتوجيه الأسئلة

[1] القرار 126_36، الفصل السابع، ص18، **مرجع سابق.**

للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، حيث يسجل كل الإجابات في دفاترهم، بعد ذلك يقوم بترتيب الإجابات المسجلة، والتي توضح سير العملية من البداية للنهاية، ويحدد إذا كان النظام يتضمن نقاط ضعف أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.

- **خرائط التدفق:** يقوم المدقق بتقديم وصف دقيق التي حدثت من خلال استعمال رموز وأشكال تصف العمليات وتتابعها، بقراءة كتيب الإجراءات الداخلية في حالة وجوده بالمؤسسة، وكذلك بواسطة المحادثات مع موظفي المؤسسة، وفحص وثائق المؤسسة المستعملة من مختلف الأطراف، والهدف من هذا هو معرفة القنوات التي تمر بها المعلومات انطلاقا من حدوث عملية ما إلى حد تسجيلها محاسبيا وتقييدها.
- **أسلوب قوائم الإستقصاء:** تسمى كذلك قوائم الإستبيان، هذا الأسلوب يعتبر من الأساليب الأكثر إستعمالا من طرف المدققين لتقييم نظام الرقابة الداخلية، يقوم المدقق بتوزيع هذه القائمة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها، ومن ثم تحليلها لمعرفة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة.[1]

**ثانيا: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية**

عند فحص وتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة، يتم اتباع خمس خطوات مهمة، نستعرضها بإيجاز كما يلي:

- **جمع الإجراءات:** يقوم المدقق بجمع الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة لنظام الرقابة الداخلية وتدوينه لملخصات له، وذلك باعتماده على الأساليب التي تم ذكرها سابقا؛
- إختبارات الفهم: يهدف المدقق في هذه المرحلة إلى فهم النظام المتبع من خلال إجراء إختبارات الفهم والوجود للتحقق مما إذا كانت الإجراءات موجودة فعلا أم لا، وليس الهدف منها التأكد من تطبيقها بشكل صحيح، كما يحرص على فهم جميع جوانب النظام وتلخيصها بدقة؛
- **التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:** يقوم المدقق بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية من خلال تحديده لنقاط القوة (الضمانات التي تسمح بتسجيل العمليات بشكل صحيح)، ونقاط الضعف (العيوب التي قد تؤدي إلى الأخطاء والتزوير)، ويعتمد غالبا على استبيان لهذا الغرض؛
- **إختبارات الإستمرارية:** يهدف المدقق من خلال هذه الإختبارات إلى التأكد من استمرارية تطبيق نقاط القوة التي تم اكتشافها في التقييم الأولي للنظام، فهذه الإختبارات تعتبر أكثر أهمية من اختبارات التطابق، حيث تسمح للمدقق بالتأكد من استمرارية تطبيق الإجراءات دون وجود أية انقطاعات أو خلل؛
- **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:** يعتمد هذا التقييم على نتائج المراحل السابقة، حيث يقوم المدقق بإعطاء تقييم شامل حول فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، يقوم بعدها بتلخيص هذه التقييمات في تقرير يحدد نقاط

[1] بوقدوم مريم، عثماني مصطفى، "**مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بالإعتماد على خرائط التدفق**"، مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 07، عدد 01، جوان/2024، ص 487.

الضعف ويشرح تأثيراتها على المعلومات المالية، كما يتعين على المدقق أن يوضح بشكل كامل وكافي القصور المهمة في نظام الرقابة الداخلية وتأثيراتها المحتملة.[1]

لقد تطرق **معيار التدقيق الدولي ISA 265** الإبلاغ عن نواحي القصور في نظام الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة **(IFAC 2017)** إلى مسؤولية المدقق المتعلقة بإبلاغ المكلفين بالحوكمة والإدارة بشكل كتابي وفي الوقت المناسب عن أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية التي تعرف عليها المدقق عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

**الشكل 02: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية**

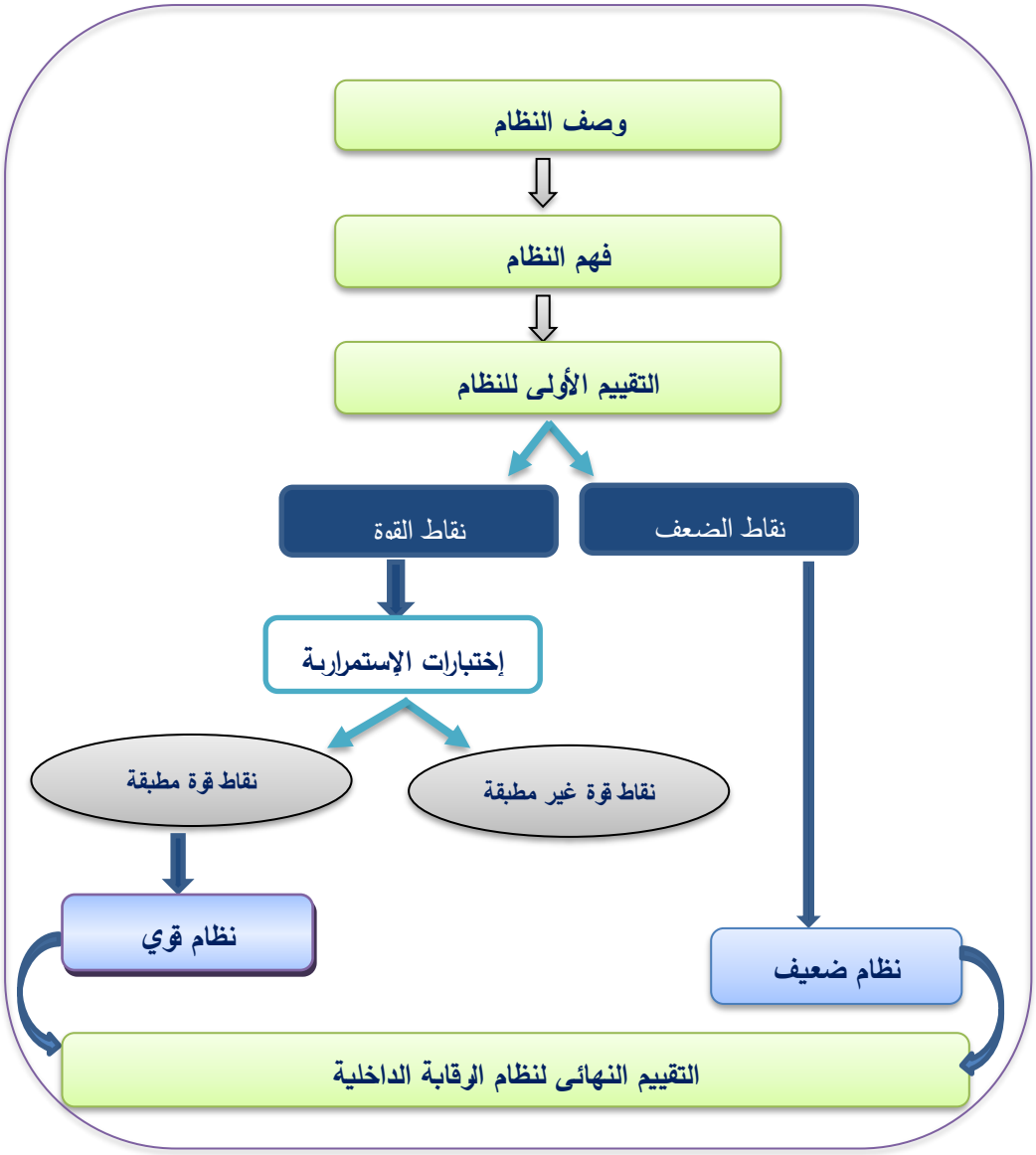


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق**

[1] بوقدوم مريم، عثماني مصطفى، "**مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بالإعتماد على خرائط التدفق**"، مرجع سابق، ص 488.

**ثالثا: إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة لتحقيق الأهداف المتوخاة منه، لذا وجب سن إجراءات من شأنها تدعيم مقوماتها الرئيسية، وجاءت أيضا لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية السليمة، ولذلك فتقييم نظام الرقابة الداخلية يتم بالإجراءات التالية:

إجراءات تنظيمية وإدارية، إجراءات محاسبية، إجراءات عامة.[1]

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أليات التدقيق المهمة التي ينبغي؛ توفرها في أي مؤسسة، بغرض حماية أصولها وممتلكاتها من التلف والسرقة والضياع، حيث كلما كبر نشاط المؤسسة زادت حاجتها إلى نظام رقابة قوي يساعد مجلس الإدارة من تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية.

### المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية أحد المرتكزات الأساسية في نظام الحوكمة المؤسسية، حيث تهدف إلى حماية أصول المؤسسة وضمان سلامة العمليات المالية والإدارية، ومع تزايد المخاطر والتعقيدات في بيئة الأعمال، أصبح من الضروري فهم الرقابة الداخلية كمنظومة متكاملة من السياسات والإجراءات.

يتيح هذا المطلب تناول المفهوم العام للرقابة الداخلية، مع إبراز أهميتها وأبعادها التنظيمية.

**الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية**

اختلف الكتاب في تعريف الرقابة لاختلاف الزاوية التي يرونها منها، ولكنهم اتفقوا على ضرورة وجودها، حيث يرى علماء الإدارة المالية والإقتصاد أن أي نظام إداري أو مالي لا تتوفر فيه رقابة فاعلة ومنتظمة، يعتبر نظاما ناقصا يفتقر إلى مقومات وجوده، ولذلك فقد تعددت التعاريف في الشكل ولكنها اتحدت في المضمون.

**أولا: تعريف الرقابة:**

"هي وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقق الأهداف بكفاءة وفعالية في الوقت المحدد، والرقابة بصفة عامة هي "عملية إدارية تقوم على المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطط الموضوعة، بهدف كشف كل الانحرافات والمشاكل التي تعيق

[1] سماح الطلحي، ساكري نويري، "**دور تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة الخارجية**"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد 07، عدد 03، ديسمبر/2020، ص 1371.

تحقيق الأهداف المسطرة، من خلال مقارنة ما تم بلوغه فعليا مع ما تم تخطيطه حتى يتسنى للمؤسسة إتخاذ كل الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب".[1]

**ثانيا: تعريف الرقابة الداخلية:**

من بين التعاريف الأكثر شمولية، التعريف الذي تبنته الجمعيات المهنية في العالم:

- **تعريف لجنة COSO (لجنة منظمات رعاية تقرير Treadway):**

" الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها التشغيلية والمالية والإمتثال:

كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، موثوقية الإبلاغ المالي، الإلتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة."[2]

- **تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA):**

" الرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والطرق التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها، والتأكد من دقة وإمكانية الإعتماد على بياناتها المحاسبية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والإلتزام بالسياسات."[3]

- **تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA):**

" الرقابة الداخلية هي عملية موجهة نحو تحقيق الأهداف التنظيمية، من خلال ضمان كفاءة العمليات ودقة التقارير والإمتثال للقوانين والأنظمة، وهي مسؤولية مشتركة بين جميع المستويات الإدارية."[4]

من التعاريف السابقة يمكن الإستنتاج أن: "الرقابة الداخلية هي عملية تقوم بها المؤسسة لضمان تحقيق أهدافها، من خلال حماية أصولها، تحسين كفاءة العمل، الإلتزام بالقوانين، والتأكد من صحة المعلومات"، وفيما يلي توضيح لتطور مفهوم الرقابة الداخلية وفق خمسة مراحل:

---

[1] محيوت نسيمة، "**دراسة أثر إرساء الإطار التصوري لنظام الرقابة الداخلية وفق هيكل على أداء المؤسسة**"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، شعبة العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 04.

[2] committee of sponsoring organzations of the treadway commissin (**COSO**), Internal Control_ Integrated Framework, 2013, Executive Summary, p 03.

[3] American institute of Certified Public Accountants **(AICPA**), statement on Oditing Standards No. 109: Understanding the Entity and Its Environment and Assessing the Risks of Material Misstatement, 2006, p 04.

[4] The Institute of Internal Auditors **(IIA**), International Professional Practices Framework (IPPF), 2013, p 18.

**الجدول 05: تطور مفهوم الرقابة الداخلية**

| مرحلة الرقابة الشخصية | مرحلة الضبط الداخلي | مرحلة الكفاءة الانتاجية | مرحلة هيكل الرقابة الداخلية | الإطار المتكامل للرقابة الداخلية |
|---|---|---|---|---|
| انحصر تعريفها على مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة أو الاختلاس، ثم امتدت لتشمل بعض الموجودات الأخرى لعل من أهمها المخزون. | اعتبرت الرقابة الداخلية بمثابة مجموعة من الوسائل التي تتبناها المؤسسة بقصد حماية أصولها من النقدية، المخزون السلعي وغيرهما من السرقة، الإختلاس، سوء الاستعمال والإهمال، والتي عرفت حينها باسم الضبط الداخلي، إضافة إلى الوسائل الكفيلة بضمان الدقة الحسابية لما هو مقيد بالسجلات. | التعريف الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين: "بأنها الخطة التنظيمية وجميع الطرائق والإجراءات التي تضعها الوحدة لحماية موجوداتها، وفحص صحة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجيع الإلتزام بما تقتضيه السياسات الإدارية الموضوعة". | وفيها تم استبدال مصطلح الرقابة الداخلية بهيكل الرقابة الداخلية، باعتبار أن هذا الأخير أكثر شمولا، وقد وضع تعريفا جديدا حيث اعتبرت بموجبه "مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعة، وبما يوفر تأكيدا معقولا بأن أهداف الوحدة سوف يتم تحقيقها"، ووفقا لهذا التقرير يتكون هيكل الرقابة الداخلية من ثلاثة عناصر: بيئة الرقابة، النظام المحاسبي، والإجراءات الرقابية. | تم وضع تعريف موحد وشامل للرقابة الداخلية، وأوكلت المهمة للجنة رعاية المنظمات COSO، والتي خلصت إلى التعريف التالي: " الرقابة الداخلية هي عملية تنفذ من طرف مجلس الإدارة، المسيرين والأفراد مصممة لتحقيق فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، موثوقية المعلومات المالية والإلتزام باللوائح والقوانين". |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على محيوت نسيمة، "**دراسة أثر إرساء الإطار التصوري لنظام الرقابة الداخلية وفق هيكل على أداء المؤسسة**"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، شعبة العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 11-12.

**ثالثا: نشأة نظام الرقابة الداخلية:**

في سنة **1944** أصدرت لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين تقريرا خاصا بعنوان: "**الرقابة الداخلية_ عناصر النظام المتناسق وأهميته للإدارة والمراجع الخارجي**"، وقد تم تعريف نظام الرقابة الداخلية في هذا التقرير على أنه مجموع الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تعتمدها المؤسسة لحماية أصولها، وكذا عملية الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية وتحديد درجة الإعتماد عليها، وزيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة عن طريق الإلتزام بالخطة والسياسات الإدارية المرسومة.

وهو نفس المفهوم الذي قدمته منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية **OECCA** سنة **1977**، التي عرفت نظام الرقابة الداخلية على أنه مجموعة من الإجراءات التي تساعد الإدارة على التحكم بتسيير المؤسسة وحماية أصولها وتحسين نوعية المعلومات، كما يساهم النظام في تطبيق تعليمات مجلس الإدارة وزيادة النجاعة.[1]

**الفرع الثاني: أهمية وأهداف الرقابة الداخلية**

**أولا: أهمية الرقابة الداخلية:**

يمكن إبراز أهمية الرقابة من خلال ما يلي:

- إرتباطها بالعملية الإدارية إرتباطا وثيقا، لأن كلا من التخطيط والتنظيم والتوجيه يؤثرون ويتأثرون بالرقابة، أي أن هناك تفاعلا مشتركا فيما بينهم، بما يحقق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة؛
- تمثل المحصلة النهائية لأنشطة ومهام المؤسسة، فمن خلالها يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعة وأساليب تنفيذها؛
- إرتباطها بوظيفة التخطيط، لأن التخطيط هو مطلب أساسي للقيام بوظيفة الرقابة؛
- نظام الرقابة الفعال يمكن المديرين من التحكم والكشف عن الأخطاء في الوقت المناسب، ثم تلافيها لاحقا؛
- تمثل أحد القنوات الرئيسية التي تسمح بالتفاعل السريع مع التغيرات الخارجية

**ثانيا: أهداف الرقابة الداخلية:**

- الإلتزام بالقوانين واللوائح الملائمة: حيث أن المنشآت مطالبة باتباع العديد من القوانين، منها قانون الضرائب والتأمين والمعاشات، وقوانين الحريات العامة المدنية وحماية البيئة؛
- فعالية وكفاءة العمليات: يتم وضع عناصر الرقابة الداخلية بالمنشأة لتعزيز الإستخدام الفعال والكفء للموارد حتى يتم تحقيق أهدافها، ومن أهم جوانب عناصر الرقابة توفير معلومات دقيقة لاتخاذ القرار داخليا، وحماية الأصول والسجلات، حيث أنها معرضة للسرقة وإساءة الإستخدام أو التدمير مالم يوجد نظام رقابة ملائم يحميها؛
- الثقة بالقوائم المالية: تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على عاتق الإدارة، كما وتقع عليها مسؤولية قانونية مهنية للتأكد من أن المعلومات المدرجة بالقوائم المالية تم عرضها بعدالة بما يتفق مع متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وخاصة المعدة لأطراف خارجية من مستثمرين ودائنين وملاك وغيرهم.[2]

**الفرع الثالث: محددات نطاق الرقابة الداخلية**

[1] البشير غزازي، "**دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة وتحليل الخطوات الأساسية لتقييم النظام**"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب _البليدة_، نوفمبر 2010، ص 03.

[2] فهد محمد طنينه، "**أثر الرقابة الداخلية على الأداء**"، رسالة ماجيستير، إدارة أعمال، جامعة الخليل، 2017، ص 22.

- **حجم المؤسسة:** بالإضافة إلى حجم المؤسسة حجم النشاط الذي تمارسه، إذ يجب أن يتناسب نطاق الرقابة الداخلية مع حجم المؤسسة حجم النشاط؛
- **طبيعة النشاط وتبعية المؤسسة:** تحدد طبيعة النشاط، طبيعة وإجراءات نظام الرقابة الداخلية ومراحله وخطواته، كما يتبع اختلاف الأنشطة للمؤسسات، إختلاف إجراءات الرقابة الملائمة لكل من هذه الأنشطة؛
- **مراحل العملية الإنتاجية في المؤسسة:** تختلف إجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسة الصناعية التي تعتمد على نظام المراحل الإنتاجية عن المؤسسة التي تعتمد في إنتاجها على نظام الأوامر الإنتاجية الخاصة؛
- **إمكانيات المؤسسة المادية والبشرية:** حيث تلعب دورا هاما في مجال تصميم نظام رقابة داخلية وتنفيذه بكفاءة وإتقان، فعند توافر هذه الموارد بصورة كاملة وكافية فإن الفرصة تتاح للمؤسسة في وضع نظام متكامل للرقابة الداخلية، بصرف النظر عن تكلفة إعداده إلى جانب إمكانية تعيين الكفاءة البشرية العالية للإشراف على تنفيذ النظام، ضمانا لكفاءته وفاعليته في تحقيق أهدافه، ومن ناحية أخرى فإن عدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية بالقدر الملائم والكافي، لا يساعد على نجاح تنفيذ هذا النظام أو تحقيق أهدافه بالدرجة المطلوبة والفعالة؛
- **النظم والقوانين والتشريعات:** تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في مجال تحديد طبيعة إجراءات الرقابة الداخلية الملائمة للمشروع، والتي تتفق وهذه النظم والقوانين والتشريعات التي تحكم طبيعة العمل داخل المؤسسة وعلاقته المختلفة بأجهزة الدولة من ناحية وبالمشروعات الأخرى داخل نفس القطاع أو القطاعات الأخرى من ناحية أخرى.[1]

## المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COSO

تعد لجنة **COSO** من أبرز الهيئات التي ساهمت في تطوير إطار مرجعي شامل لنظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات، وقد قدمت تصورا متكاملا يضم مكونات مترابطة تهدف إلى تعزيز فعالية الحوكمة وتقليل المخاطر وتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية، ويعد هذا الإطار مرجعا أساسيا في تقييم نظم الرقابة ومطابقتها للمعايير الدولية.

**01_البيئة الرقابية:** تعتبر **COSO** بيئة الرقابة الداخلية الأساس لجميع الضوابط الداخلية في المؤسسة، وتؤكد **COSO** أن لبيئة الرقابة هذه تأثيرا واسع النطاق على كيفية تنظيم أنشطة ألعمال وتقييم املخاطر، وله تأثير على كل من الأهداف الثلاثة وجميع الأنشطة، حيث تعكس بيئة الرقابة الموقف العام والوعي والإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة والإدارة وغيرهم فيما يتعلق بأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسة. ا وغالبا ما يلعب تاريخ وثقافة المؤسسة دورا رئيسيا في تكوين بيئة التحكم هذه، وتتضمن بيئة التحكم عدة عناصر وهي:

_ النزاهة الشخصية، المهنية، والقيم الأخلاقية للإدارة والموظفين؛

_الإلتزام بالكفاءة؛

_إتجاهات الإدارة العليا (فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي)؛

_ الهيكل التنظيمي؛

[1] محيوت نسيمة، **مرجع سابق**، ص 15.

_سياسات وممارسات الموارد البشرية

**02_ تقييم المخاطر:** هو الطبقة الثانية في هرم COSO، فيمكن أن تكون قدرة املؤسسة على تحقيق أهدافها في خطر بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية، ولهذا يجب أن يكون لدى المؤسسة عملية قائمة لتقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها المختلفة كجزء من هيكلها الرقابي العام، إذ يجب إجراء عملية تقييم المخاطر هذه على جميع المستويات ولجميع الأنشطة داخل المؤسسة، وتصف COSO تقييم المخاطر بأنه عملية من ثلاث خطوات:

تقدير أهمية المخاطر، تقيم إحتمالية أو تكرار حدوث المخاطر، النظر في كيفية إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات التي يجب اتخاذها.

**03_ الأنشطة الرقابية:** أنشطة الرقابة هي الأعمال الموضوعة من خلال السياسات والإجراءات لضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بشأن الحد من المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف. وتؤدى هذه الأنشطة على كافة المستويات في المؤسسة وعلى مراحل مختلفة ضمن عمليات المؤسسة وبيئة تكنولوجيا المعلومات، وقد تكون هذه الأنشطة وقائية أو كشفية بطبيعتها.

تقترح **COSO** سلسلة من أنشطة الرقابة التي يمكن أن تنفذها المؤسسة والقائمة التالية تمثل نطاقا وتنوعا من أنشطة التحكم في المؤسسة الحديثة.

وهي تشغل مجموعة متنوعة من الضوابط الرقابية الوقائية والكاشفة لنواحي الإنحراف، منها:

- إجراءات تفويض الصلاحيات؛
- الفصل بين المهام الوظيفية (التفويض، التشغيل، التسجيل والمراجعة)؛
- الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات؛
- عمليات التحقق؛
- تسوية أرصدة الحسابات؛
- مراجعة الأداء التشغيلي؛
- مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة؛
- الإشراف (توزيع المهام، المراجعة والموافقة، الإرشاد والتدريب).

**04_ المعلومات والإتصال:** يصف النموذج الهرمي لضوابط **COSO** الداخلية معظم المكونات على أنها طبقات واحدة فوق الأخرى، ومع ذلك فإن مكون المعلومات والإتصالات ليس طبقة أفقية ولكنه يمتد عبر جميع المكونات الأخرى، ويجب توصيل المعلومات المناسبة المدعومة بأنظمة مؤتمتة، لأعلى ولأسفل المؤسسة بطريقة وفي إطار زمني يسمح للأفراد بالقيام بمسؤولياتهم، بالإضافة إلى أنظمة الإتصال الرسمية وغير الرسمية، إذ يجب أن يكون لدى الملؤسسات إجراءات فعالة مطبقة للتواصل مع الأطراف الداخلية والخارجية.

**05_ المراقبة (الإشراف):** تعد المراقبة العنصر الأخير من مكونات نظام الرقابة الداخلية، وتتضمن المراقبة تقييم عملية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية.

تنفذ عملية المراقبة لدراسة ما إذا كانت مكونات الرقابة الداخلية تعمل طبقا للتصميم الموضوع لها، فضلا عن تعديلها بشكل يلائم حدوث تغييرات في الظروف المحيطة، ويرتبط هذا المكون بالاستمرارية، ويقوم بمراقبة مكونات الرقابة الداخلية ومتابعتها والتأكد من أنها تعمل بشكل ملائم، ويمكن إجراؤها من خلال أنشطة روتينية وعمليات تقييم منفصلة أو مزيج منهما.[1]

## المطلب الثالث: خصائص وأنواع نظام الرقابة الداخلية

يتسم نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص التي تضمن فعاليته في كشف الإنحرافات وضبط الآداء داخل المؤسسة، وتتعدد أنواع هذا النظام تبعا لمجالات التطبيق، كالمحاسبية والإدارية وغيرها بما يتيح للمنظمة تحقيق أهدافها بكفاءة، حيث يعد فهم هذه الخصائص والأنواع أساسا لتصميم نظام رقابي متكامل وملائم لطبيعة نشاط المؤسسة.

**الفرع الأول: خصائص نظام الرقابة الداخلية**

يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والمميزات، والتي من خلالها يمكن تخمين قدرته وكفايته وفعاليته، ودرجة إمكانية الإعتماد عليه في المؤسسة، وتشمل هذه الخصائص والمميزات ما يلي:

- **الملاءمة:** على المؤسسة إستعمال نظام رقابي ملائم، يناسب طبيعة عملها وحجمها، يفضل اختيار أسلوب رقابي غير معقد بالنسبة للمؤسسة الصغيرة، والعكس بالنسبة للمؤسسة كبيرة الحجم؛
- **مقارنة العائد بالتكاليف:** إن أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم أصلا على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكلفتها أقل من عائداتها، حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكلما كان الفرق بينهما كبيرا كلما زادت نسبة الربح المحققة، بالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم النظام الرقابي؛
- **المرونة:** المقصود بها هو أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، إذ يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك، حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها؛
- **الفعالية:** يقصد بها استخدم نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والإنحرافات، قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، وكذلك يقوم هذا الأسلوب على معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد؛
- **الموضوعية:** تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد، ومسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة، وألا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدا، لأن الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية

[1] بدادرة مريم، "**أثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2024/2023، ص 61-62.

لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادرا على الحصول على معلومات صحيحة دقيقة وكاملة على الأداء وفي الوقت المناسب؛

- **الوضوح وسهولة الفهم:** ليتحقق ذلك يجب أن يكون متناسبا مع الكفاءات الموجودة في المنظمة، أي ليست العبرة بوجود النظام، بل بإمكانية تطبيقه ونجاحه، كما يجب أن يتضمن معايير رقابية يسهل فهمها.
- **إمكانية تصحيح الأخطاء :** فالنظام الرقابي الجيد ليس ذلك النظام الذي يكتشف الإنحرافات فقط، بل أيضا يمكنه تصحيح هذه الإنحرافات في نهاية الأمر.[1]

**الفرع الثاني: أنظمة الرقابة الداخلية**

**أولا: الرقابة الداخلية المحاسبية:**

هي ذلك الجزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يعنى بتحقيق الغايات المحاسبية للمنشأة، فهو يهتم بتحقيق العمليات المالية، ويتمثل ذلك بالإلتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية، والمحافظة على موارد وممتلكات المنشأة وتحضير التقارير المالية التي تتوافر فيها الدرجة المطلوبة من الثقة، فالرقابة المحاسبية تشتمل على نتائج عملية تدقيق وفحص العمليات الحسابية والمحاسبية، وصحة المستندات المؤيدة لها بوجه عام، فهي تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات وتفسير النتائج منها.[2]

[1] جاد الله خلف حميد رجب، "**تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية وفق إطارcoso** "، بحث دبلوم عالي، تخصص تدقيق ومراجعة الحسابات، جامعة الموصل، 2020، ص 15.

[2] عبد الرزاق محمد عثمان، "**أصول التدقيق والرقابة الداخلية للمرحلة الثالثة/ قسم المحاسبة**"، مرجع سابق، ص 107.

**الشكل 04: إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية**

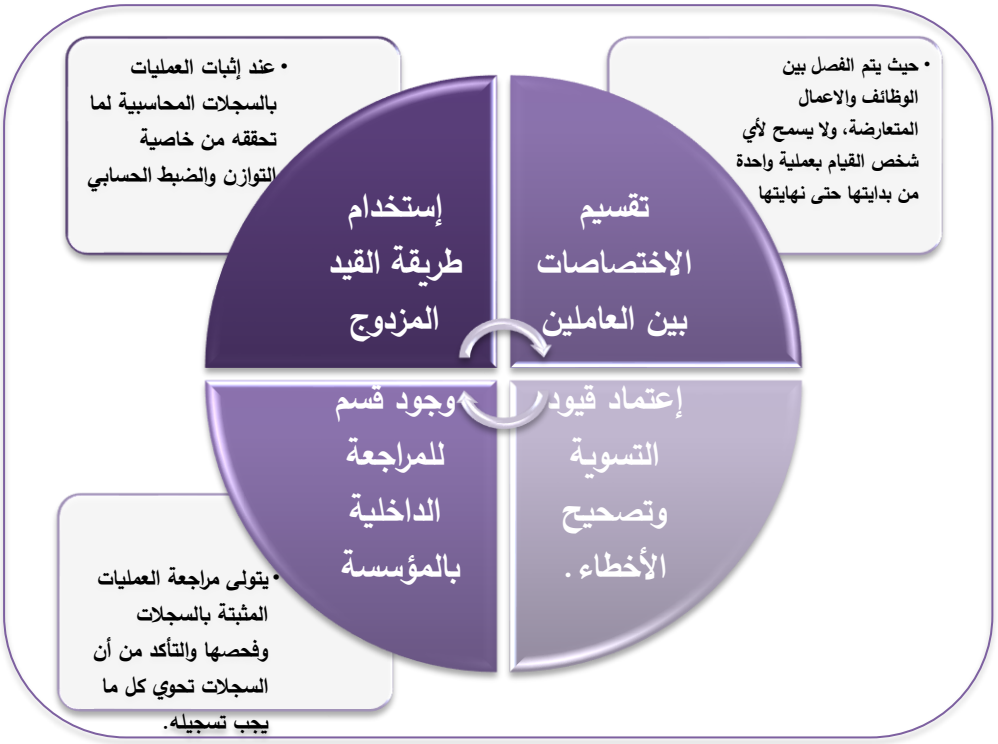


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق

**ثانيا: الضبط الداخلي:**

هو ذلك النظام الذي يحوي خطة المنشأة وكافة الطرق التنسيقية والإجراءات المتخذة في المنشأة، لغرض حماية موجوداتها وفحص دقة مدى الإعتماد على المعلومات الحسابية التي تنمي الكفاية الإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية.

وهو ينشأ مع النظامين الإداري والمحاسبي، ويتداخل معهما ويعد جزءا منهما، ويتكون من:

تحديد المسؤوليات والسلطات؛

وضع الإجراءات التفصيلية التي تحدد خطوات أداء كل عملية؛

وضع طرق للإثبات والمطابقة؛

تصميم المستندات واستخدام موظفين أكفاء.[1]

[1] عبد الرزاق محمد عثمان، "**أصول التدقيق والرقابة الداخلية للمرحلة الثالثة/ قسم المحاسبة**"، مرجع سابق، ص 112.

**ثالثا: الرقابة الداخلية الإدارية**

تشمل الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تتعلق أساسا برفع الكفاية الوظيفية، وتعمل على تطبيق السياسات الإدارية وترتبط بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية، ويدخل ضمنها أدوات مختلفة، كالموازنات التخطيطية والتكاااليف المعيارية ودراسات الوقت والحركة، وبرامج تدريب العاملين ونظم المعلومات.[1]

❖ **رقمنة نظام الرقابة الداخلية**

يقصد بها إدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في نظام الرقابة الداخلية، أي أن الإجراءات المطبقة داخل المؤسسة يجب أن تكون مرقمنة لا يدوية عن طريق برامج حديثة لتحليل البيانات، برمجيات تحديد المخاطر وتقنيات أخذ العينات إضافة إلى المنصات الرقمية، كما يمكنها أن تضع أساسا للأدوات اللازمة لدمج تحليلات البيانات بفعالية في عملية التدقيق وإدارة المخاطر.

تهدف رقمنة نظام الرقابة الداخلية إلى إتاحة إمكانية معالجة البيانات بشكل تلقائي ومستمر، كما توفر المعلومات المثالية من حيث الحداثة والأهمية والدقة، مع إمكانية التحقق من صحتها، وتتمتع بميزة معالجة حجم أكبر بكثير من البيانات المحاسبية والتحكم بشكل فعال في المخاطر، والتي تساعد المدقق على اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الإستخدام الفعال لهذه المعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، أيضا توفر له إمكانية إختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة والتي تؤدي بدورها إلى إدارة المخاطر بكفاءة أكثر.[2]

❖ **علاقة الرقابة الداخلية بالتكنولوجيات الحديثة وفق تقرير COBIT:**

حسب هذا التقرير فإن مصادر تكنولوجيا المعلومات يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط التي تلبي متطلبات المنظمات، إذ يمكن تلخيصها في الفاعلية، الكفاءة، السرية، الكمال، الوجود، الإلتزام والتطابق، وأخيرا درجة الثقة في المعلومات المقدمة.

وعليه فإن عمليات تكنولوجيا المعلومات حسب نفس التقرير تم تقسيمها إلى أربع نقاط: التخطيط والتنظيم، الإمتلاك والتنفيذ، التسليم والمساندة، المراقبة.

[1] عبد الرزاق محمد عثمان، "**أصول التدقيق والرقابة الداخلية للمرحلة الثالثة/ قسم المحاسبة**"، مرجع سابق، ص 97-98.

[2] بن شيخة فطيمة زهرة، "**رقمنة الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر: الفرص والتحديات**"، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 08، عدد 02، بتاريخ 2022/08/31، ص 564.

مما سبق يمكن تعريف الرقابة الداخلية الإلكترونية على أنها عبارة عن استعمال مجموعة من الأساليب والوسائل الإلكترونية الحديثة لجمع البيانات وتحليلها، مما يحقق الدقة والسرعة في أخذ القرارات والتقليل من المخاطر وإدارتها بصفة فعالة.[1]

**الفرع الثالث: نظام الرقابة الداخلية العملياتي**

**أولا: نظام الرقابة الداخلية لدورة المشتريات**

يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية للمشتريات بأنه نظام فرعي من نظام الرقابة الداخلية الكلي، تصممه وتنفذه الإدارة والمكلفين بالرقابة ويهدف إلى تحقيق كفاءة وفعالية في إستغلال الموارد المتاحة لعملية الشراء وتوفير معلومات مالية موثقة حول هذه العملية والإلتزام بالتشريعات والتعليمات المرتبطة بهذه العملية.

- **أهدافه:**

يجب على نظام الرقابة الداخلية للمشتريات أن يحقق الأهداف العامة لنظام الرقابة الداخلية، ولا يتعارض معها على مستوى وظيفة الشراء من المنظور الإداري وعلى المستوى المالي باعتبارها تشكل عنصرا مهما من عناصر الأصول في الميزانية وفي عمليات الإستغلال في المؤسسة، وهذا من حيث:

_ فعالية وكفاءة العمليات الشرائية؛

_ موثوقية واكتمال التقارير المالية؛

_ الإلتزام تطبيق القوانين والتشريعات.

- **المستندات اللازمة:**

طلب الشراء، أمر الشراء، محضر الإستلام، فاتورة الشراء، وأمر بالصرف.

- **ركائزه:**

_ التفويض بعملية الشراء؛

_ الفصل بين وظيفة حماية البضاعة والوظائف الأخرى؛

_ المراجعة الداخلية المستقلة؛

_ التفويض بالدفع.

**ثانيا: نظام الرقابة الداخلية على المخزونات**

[1] بن شيخة فطيمة زهرة، "**رقمنة الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر: الفرص والتحديات**"، مرجع سابق، ص 564.

يعتبر المخزون أحد أهم الأصول عالية المخاطر في المؤسسة، وهذا نظرا لطبيعة المخزون وكبر حجمها في العادة، لهذا فإن مسؤولية الإدارة اتجاه نظام الرقابة الداخلية ومدى تحقيقه لأهدافه تعبر عن خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التي سطرتها المؤسسة، حيث يمكن أن نفرق بين المخزون في المؤسسات التجارية والمؤسسات الصناعية.

يمكن أن نعرف نظام الرقابة الداخلية للمخزونات بأنه نظام فرعي من نظام الرقابة الداخلية الكلي، تصممه وتنفذه الإدارة والمكلفين بالرقابة يهدف إلى تحقيق كفاءة وفعالية في إستغلال الموارد المتاحة لعملية التخزين ومختلف أنواع المخزون، وتوفير معلومات مالية موثقة حوله وتحقيق الإلتزام بالتشريعات والتعليمات الداخلية والخارجية التي تنظم التخزين والمخازن. تختلف أشكال الرقابة على المخزون إلا أن هدفها واحد، وهو حماية المخزون واستغلاله بكفاءة ويمكن أن نميز بين الأنواع التالية:

**الشكل 05: أنواع نظام الرقابة على المخزون**

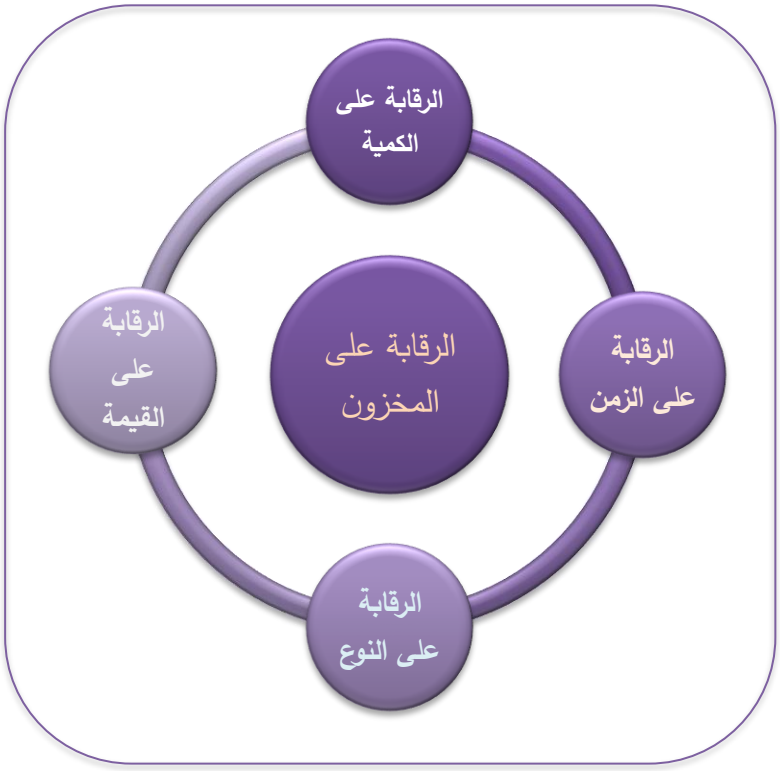


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق.

**ثالثا: نظام الرقابة الداخلية للمبيعات**

تعتبر المبيعات محور إستمرار ونمو للمؤسسة، فمن خلال تحقيق مبيعات مرتفعة بهوامش ربح مقبولة تستطيع المؤسسة البقاء وتحقيق أهدافها، وللوصول لهذه النتيجة ينبغي توفر نظام جيد للرقابة الداخلية للمبيعات، والذي يمكن تعريفه بأنه نظام فرعي مكمل للنظام الكلي لنظام الرقابة الداخلية، يصمم وينفذ من طرف الإدارة والموظفين من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الكلية لنظام الرقابة الداخلية من خلال تحقيقها على مستوى المبيعات.

❖ **إجراءاته:**

_إجراءات الرقابة المرتبطة بالإنتقال المادي للمبيعات؛

_ الإجراءات المرتبطة بالدورة المستندية؛

_ الإجراءات المرتبطة بعملية تحصيل الديون؛

_ الرقابة الداخلية على مردودات المبيعات.

❖ **المستندات والدفاتر اللازمة**

أمر البيع، مستند الشحن، فاتورة المبيعات، يومية المبيعات، تقرير ملخص المبيعات، الملف الرئيسي للمدينين، ميزان المراجعة للمدينين، القوائم الشهرية، إشعار بالتحويل، قائمة مسبقة بالنقدية المحصلة، يومية النقدية المحصلة، مذكرة الإئتمان، ويومية مردودات ومسموحات المبيعات.

**رابعا: نظام الرقابة الداخلية على النقدية**

يعتبر عنصر النقدية نقطة النهاية، فأغلب المعاملات التي تقوم بها المؤسسة في عملية الشراء تنتهي بتحويل النقدية إلى المورد، ونفس الشيء فيما يخص المبيعات التي تنتهي بتحويل العميل للنقدية إلى المؤسسة، ونفس الشيء فيما يخص عملية الشراء أو التنازل على الإستثمارات أو الوفاء بأجور العمال، كل هذه العمليات تحتاج إلى توفير إطار محكم لنظام الرقابة الداخلية يقلل من إحتمالية الإستغلال أو التحويل غير المشروع أو السرقة.

حيث يعتبر أحد الأنظمة الفرعية التي تشكل نظام الرقابة الداخلية الكلي للمؤسسة، كما أنه يتميز بالتشعب مع باقي الأنظمة الأخرى نظرا لطبيعة النقدية، ويتم تصميمه وتنفيذه من طرف الإدارة والموظفين، من أجل تقديم ضمان معقول حول تحقيق أهدافه.

❖ **إجراءات الرقابة الداخلية على النقدية:**

_ الإجراءات العامة لنظام الرقابة الداخلية للنقدية؛

_ إجراءات الرقابة الداخلية على المقبوضات؛

_ إجراءات الرقابة الداخلية على المدفوعات.

**خامسا: نظام الرقابة الداخلية على الموارد البشرية**

تمثل الموارد البشرية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية، من حيث من يقوم بتصميمه وتطبيقه كما أن هذه الإجراءات في الأساس تطبق على الموارد البشرية، باعتبارهم هم من يقوم بتنفيذ المهام والمعاملات في المؤسسة، حيث يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه مجموع الإجراءات التي تصممها الإدارة ويتم تنفيذها من طرفها ومن طرف الموظفين من أجل تقديم تأكيد معقول حول تحقيق الأهداف المنشودة.

❖ **إجراءات نظام الرقابة الداخلية للموارد البشرية:**

_ إجراءات الرقابة العامة؛

_ إجراءات الرقابة الداخلية لوظائف الموارد البشرية.

❖ **المستندات والدفاتر اللازمة:**

دفاتر الأفراد، نموذج الإستقطاعات المرخص بها، نموذج معدل الأجر المرخص به، تذكرة وقت العمل، ملخص تقرير الأجور، يومية الأجور، الملف الرئيسي للأجور، شيك الأجور، والإقرار الضريبي للأجور.

**سادسا: نظام الرقابة الداخلية للإستثمارات**

تعتبر الإستثمارات مهمة في تحقيق أهداف المؤسسة، وعلى أساسها يتحدد نشاط المؤسسة، كما أن هذا العنصر يحوز على الجانب الأكبر من القدرات التمويلية للمؤسسة، باعتبار أن الإستثمار يحتاج إلى تدفقات مالية ضخمة مقارنة بباقي العناصر، فالإستثمارات هي مجموعة الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية المنقولة وغير المنقولة، التي اشترتها أو أنجزتها المؤسسة بنفسها، وذلك ليس بغرض البيع أو التحويل، بل لاستعمالها كوسيلة إستغلال دائمة.

❖ **إجراءات نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالإستثمارات:**

_ إجراءات الرقابة الإدارية؛

_ إجراءات الرقابة المحاسبية على الإستثمارات.

تشترك جميع هذه الأنظمة في نفس الأهداف الآتية:

_ تحقيق كفاءة في إستغلال الموارد؛

_ حماية الأصول؛

_ توفير معلومات مالية موثقة؛

_ الإلتزام بالتشريعات والقوانين.[1]

[1] خالد مقدم، "**نظام الرقابة الداخلية**"، محاضرات موجهة، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، سبتمبر 2016، ص، 82- 124.

## المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة ذات الصلة

في إطار موضوع الدراسة، يعد الرجوع إلى الدراسات السابقة خطوة أساسية لفهم التطور العلمي لهذا الموضوع، واستخلاص المداخل النظرية والمنهجية التي تم الإعتماد عليها، وعليه سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تصب في موضوع البحث بشقيه محافظة الحسابات ونظام الرقابة الداخلية، والتي تتمركز حول مهنة محافظة الحسابات من الجانب القانوني والعملي من جهة، ومن جهة أخرى حول الرقابة الداخلية وأنظمتها، وكانت كما يلي:

### المطلب الأول: دراسات تناولت محافظ الحسابات ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية

- **دراسة د. محمد الهادي ضيف الله، و د. أحمد الصالح سباع بعنوان "دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية"** _دراسة حالة_ مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث/ مارس 2018.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة إلى أي مدى يساهم محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية وطرق تقييمه، بالإضافة إلى التعرف على طرق عمل هذا النظام، ولهذا تم الإعتماد في هذه الدراسة التركيز على البرامج والأنظمة الإلكترونية التي يعالج بها محافظ الحسابات نظام الرقابة في المؤسسة، للتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن محافظ الحساب له دور فعال في ضبط تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية الإلكترونية، وحمايتها من حالات التخريب المقصودة والأخطاء والتلاعبات على مستوى المؤسسة.

- **دراسة "J.Vaz.Ferreira"** بعنوان:

**."The Role Of The External Auditor In Corporate Governance "**

مجلة المؤسسات والأسواق المالية، المجلد 08، العدد 04/ 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تاثير وجود المدقق الخارجي على حوكمة الشركات في البرتغال، من حيث كيفية إدارة الشركات المدرجة، وذلك بالإعتماد على التحقق من مدى الإمتثال للوائح حوكمة الشركات الصادرة عن لجنة سوق الأوراق المالية.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين تنفيذ توصيات حوكمة الشركات والتحقق من ذلك من قبل المدقق الخارجي، كما أظهرت النتائج أن إنخراط التدقيق الخارجي ضمن تطبيق توصيات حوكمة الشركات يؤدي إلى شفافية المعلومات وتقليل مشاكل الوكالة والإحتيال، والجرائم الاقتصاد.

تبين من خلال هذه الدراسات أن محافظ الحسابات يعد فاعلا محوريا في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، خاصة في السياق الجزائري، غير أن أغلب الأبحاث اتخذت طابعا وصفيا، وافتقرت إلى التعمق في تحليل العلاقة التفاعلية بين المحافظ والإدارة، كما لم تعتمد على الأدوات الميدانية مباشرة مثل المقابلة، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتداركه.

## المطلب الثاني: دراسات تناولت تقييم نظام الرقابة الداخلية

❖ **دراسة بن يخلف موسى، بوغرارة بومدين، بعنوان "تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي وأثره على مهمة التدقيق الخارجي"**، المجلة العلمية الجزائرية، المجلد 20، العدد 01/ جوان 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى الدور الذي يقوم به المدقق الخارجي أثناء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، والقيمة المضافة التي يقدمها للمؤسسة محل التدقيق ولمهمة التدقيق الخارجي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توضيح الخطوات العلمية والنظرية والأدوات المستعملة لتقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الخارجي في الجانب النظري باتباع الأسلوب الوصفي، وفي الجانب التطبيقي تم تصميم استبيان وزع على عينة متكونة من 30 فردا، متمثلة في محافظي الحسابات والأساتذة المختصين في المحاسبة والتدقيق.

خلصت الدراسة أن المدقق الخارجي أثناء التقييم الجيد والفعال لنظام الرقابة الداخلية يحصل العديد من النتائج الإيجابية التي تخدم المؤسسة بالدرجة الأولى، وتخدم المدقق نفسه في مختلف المجالات المتعددة من عمله والتي تجعل وظيفة التدقيق الخارجي مهمة، ذات جودة وتدعم تقرير المدقق الخارجي.

❖ دراسة « **Camélia Radu, Aline Segalin Zanella** » بعنوان:

"**The effectiveness of the auditor's opinion on the internal controls over financial reporting**".

مجلة الجرائم المالية 2022/06/28

Radu, C. & Zannela, A. (2023).

Effectiveness Of External Auditors' Opinions on ICFR.

Journal of Financial Crime, [Online], ISSN1359-0790.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية المدققين الخارجيين، بصفتهم أطرافا مستقلة في تقديم آراء موثوقة إلى الجمهور بشأن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، كما تختبر هذه الدراسة ما إذا كانت الزيادة في الجهد والمصاريف المتعلقة بأتعاب التدقيق مبررة من خلال إصدار المدققين الخارجيين لآراء فعالة وموثوقة تعزز بيئة أسواق مالية أكثر شفافية وأخلاقية، أي بيئة تتوفر فيها معلومات دقيقة لأصحاب المصلحة. وإذا كان المدققون الخارجيون مهملين في تقديم رأي مستقل ونوعي، فإن المبالغ الكبيرة المدفوعة لأتعابهم تصبح أقل مبررًا. وبالتالي، تحمل هذه الدراسة دلالات عملية لكل من المدققين وواضعي المعايير المحاسبية.

تشير النتائج إلى أن **34%** فقط من الشركات التي اعتُبرت قوائمها المالية غير موثوقة تلقت رأيًا سلبيًا بشأن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية صادرًا عن المدقق الخارجي خلال فترة التحريف أو في السنة السابقة لها.

أظهرت هذه الدراسات وعيا متزايدا بأهمية دمج المدقق الخارجي في منظومة الرقابة، خاصة في بيئات تزداد فيها المخاطر، إلا أن بعض الدراسات اقتصرت على تحليل نظري دون اختبار فعلي لمدى تأثير تقييم المدقق على واقع المؤسسات، مما يترك فجوة تتيح المجال لمقاربات ميدانية أكثر عمقا.

**المطلب الثالث: دراسات تناولت العلاقة بين جودة التدقيق وكفاءة نظام الرقابة الداخلية**

- **دراسة "Christoph Wehrhahn and Patrick Velte"**، بعنوان:

**« The Relationship Between Audit Commitees, External Auditors, and internal Control Systems ».**

مجلة التقارير المالية والمحاسبية، 2024/10/10.

هدفت هذه الدراسة إلى ضبط العلاقة بين لجان التدقيق، المدققين الخارجيين وأنظمة الرقابة الداخلية، ويسعى إلى توضيح التاثيرات المتبادلة بين هذه الأطراف بهدف تقديم منظور متكامل لآليات الرقابة متعددة الأطراف داخل المؤسسة، كما تؤكد الدراسة على ضرورة دمج اعتبارات الإستدامة ومكافحة الإحتيال ضمن الأدوار التقليدية للجان التدقيق والمدققين.

توصلت الدراسة إلى أن لجان التدقيق التي تتمتع بالكفاءات المناسبة تحدث تاثيرا بديلا عن المدققين الخارجيين من خلال تقليل جهودهم، في حين أن جودة أنظمة الرقابة الداخلية يمكن أن تعمل كوسيط محتمل في هذه الشبكة، وتعد إقامة تحالف ثلاثي متكامل من الأطراف الرقابية ذات الكفاءة والحوافز المناسبة أمرا ضروريا لضمان رقابة داخلية فعالة، وجودة عالية لحوكمة الشركات.

- **دراسة أحمد عبد السلام، بعنوان "العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وسمعة المراجع الخارجي"**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 44/ العدد 02/ أفريل 2022.

هدفت هذه الدراسة لإختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وسمعة المراجع الخارجي في شركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال قياس جودة المراجعة الخارجية باستخدام حجم "نوع" مكتب المراجعة، وسمعة المراجع باستخدام التوزيعات النقدية بالإضافة إلى ثلاث متغيرات ضابطة، وهي: حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين جودة المراجعة الخارجية وسمعة المراجع (معبرا عنها بالتوزيعات النقدية)، وربما يشير ذلك إلى أن الشركات التي يقوم بمراجعتها مكاتب المراجعة ضمن الأربعة الكبار سوف تقوم بإجراء توزيعات نقدية أكبر من نظيرتها التي يقوم بمراجعتها مكاتب مراجعة صغيرة.

- **دراسة « Rana M, Airout »**، بعنوان:

**« The Influence Of Control Systems On The External Audit Procedures Quality ».**

مجلة أكاديمية المحاسبة والدراسات المالية، مجلد 26، العدد 2022/02.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على إجراءات التدقيق الخارجي في بيئة الاعمال الأردنية، وبشكل خاص على دراسة أثر أنظمة الرقابة على فاعلية إجراءات التدقيق الخارجي.

أظهرت نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية يعد من أهم عوامل الرقابة، وله تأثير جوهري على إجراءات التدقيق الخارجي.

تبين أن جودة التدقيق ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة نظام الرقابة الداخلية، من خلال تقوية آليات التحقق والتحليل والشفافية، كما لم تميز بعض الدراسات بوضوح بين أثر التدقيق الداخلي والخارجي، مما يفتح المجال لدراسة أكثر تحديدا لدور محافظ الحسابات كمدقق خارجي مستقل.

**جدول 06: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

| الدراسة السابقة | أوجه التشابه | أوجه الإختلاف | الفائدة |
|---|---|---|---|
| ضيف الله+ سباع /2024 | إبراز أهمية وظيفة المحافظ | تحليل نظري دون بيانات واقعية | تأصيل أهمية الموضوع أكاديميا |
| Ferreira /2018 | العلاقة بين تقييم المحافظ وجودة الإفصاح المالي | دراسة في بيئة أجنبية | رؤية مقارنة للممارسات الدولية |
| بن يخلف + بوغرارة/2024 | الربط بين المدقق ونظام الرقابة الداخلية | دراسة وثائقية فقط | إثراء نظري لدور المدقق الجزائري |
| Radu & Zanella | أهمية الرقابة في بناء خطة التدقيق | بيئة أجنبية وتحليل كمي | رؤية دولية حول تقييم الرقابة |
| Wehrhahn & Velte /2024 | العلاقة بين جودة التدقيق والرقابة | تحليل كمي في بيئة متقدمة | توسع المفهوم في الدراسة الحالية |
| Airout /2022 | تحليل أثر جودة التدقيق | غياب التركيز على المحافظ | مقارنة المنهجية بنتائج المقابلات |
| أحمد عبد السلام | دور جودة التدقيق في تحسين الرقابة | الإعتماد على الإستبيان | الإستفادة في بناء أحد الفروض |

رغم تعدد الأبحاث التي تطرقت لموضوع محافظ الحسابات أو الرقابة الداخلية، إلا أن معظمها لم يعالج بوضوح العلاقة المباشرة والتفاعلية بين الطرفين في السياق العملي، ولم تستند إلى أدوات نوعية مثل المقابلات الميدانية المباشرة مع الفاعلين. كما أن القليل منها ركز على التجربة الجزائرية بشكل معمق. وبالتالي، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذا النقص من خلال الجمع بين الأساس النظري والتحليل الميداني المنهجي، من أجل تقديم مساهمة علمية ومهنية فعلية.

بالتالي يمكن القول أن الدراسات السابقة أسهمت في بناء قاعدة معرفية مهمة حول مفهومي الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات، وساعدت في تأطير الإشكالية وصياغة الفرضيات. ومع ذلك، فإن التباين في المنهجيات وعدم تغطية العلاقة الميدانية بين المحافظ والنظام الرقابي بشكل كافٍ، يبرّر أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تقديم فهم أكثر واقعية، بالاعتماد على أدوات بحث نوعية واستكشافية، في سياق المؤسسات الجزائرية.

## خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق من خلال هذا الفصل الإطار المفاهيمي لكل من نظام الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات، مع إبراز العلاقة التفاعلية بينهما، وتم التطرق للتحديات الرقمية الحديثة وتأثيرها على فعالية النظام الرقابي، كما تم التعريج من خلاله على أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحديد الفجوة العلمية المتمثلة في غياب المقاربات الميدانية النوعية، ويمثل هذا الفصل قاعدة نظرية تمهد للانتقال إلى الجانب التطبيقي، الذي سيسلط الضوء على الممارسة الفعلية لدور محافظ الحسابات في المؤسسات الجزائرية.

# الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد تناول الإطار النظري الذي عالج المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ودور محافظ الحسابات، كان من الضروري الإنتقال إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، بهدف رصد الواقع الفعلي لدور محافظ الحسابات في ضبط وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية، وقد تم إعتماد أسلوب المقابلة نصف الموجهة كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرا لما توفره من عمق في إستكشاف آراء محافظي الحسابات حول موضوع البحث، حيث تم إعداد دليل مقابلة شمل مجموعة من الأسئلة تغطي مختلف محاور الدراسة، بما يسمح بالإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المشتقة منها.

سيتناول هذا الفصل عرضا منهجيا لإطار الدراسة الميدانية، بدءا بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف لأداة البحث المستخدمة، ثم تقديم وتحليل نتائج المقابلات التي أجريت مع عينة من محافظي الحسابات، وفي الأخير سيتم مناقشة هذه النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، سعيا لاستخلاص أهم الإستنتاجات والتوصيات العملية.

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى المنهجية التي اعتمدتها الدراسة الميدانية، بما يشمل مجتمع الدراسة وخصائص العينة، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات وكيفية تصميم دليل المقابلة وتحليلها، ويعد هذا الجزء أساسا لفهم نتائج الدراسة بشكل علمي منظم، والذي يمكننا من خلاله عرض النتائج المتعلقة بالموضوع وتحليلها في إطار متغيرات الدراسة.

### المطلب الأول: المنهج المتبع في الفصل التطبيقي

تم الإعتماد في بناء هذا الفصل على **المنهج التحليلي النوعي**، وهو منهج يستخدم لدراسة الظواهر الاجتماعية أو السلوكية أو المهنية بعمق، وليس بهدف القياس الكمي بل لفهم المعاني، الخبرات، التصورات والدوافع التي تقف وراءها.

يعد تحليليا لأنه لا يكتفي بوصف المعلومات، بل يفسرها ويستخرج منها أنماطا ترتبط ارتباطا مباشرا بالفرضيات أو الإشكالية، ونوعيا لأن طبيعة المعطيات التي يتم جمعها لا تمثل أرقاما أو نسبا بل تكون في شكل نصوص، أو أقوال، أو آراء، أو مواقف، أو سلوكيات تجمع غالبا عبر المقابلات الميدانية.

**يستخدم هذا المنهج لفهم كيف ولماذا تحدث الظواهر، وليس لمعرفة كم مرة تحدث هذه الظواهر**، كدراسة الحالات الخاصة، والمجالات المهنية مثل الطب، التربية، أو المحاسبة والتدقيق.

إذن المنهج التحليلي النوعي هو منهج يهدف إلى الفهم والتفسير، وليس إلى القياس والإحصاء، ويركز على عمق المعلومات أكثر من كميتها.

**محددات المنهجية:**

رغم القيمة النوعية التي توفرها أداة المقابلة والمقاربة التحليلية المعتمدة في هذه الدراسة، إلا أن المنهج النوعي يبقى محدودا من حيث قابليته للتعميم، كما أن طابع المهنة وخصوصيتها قد أثر على انفتاح بعض المحافظين أثناء المقابلات، إضافة إلى كون العينة مقتصرة على ولاية واحدة وعدد قليل من الولايات الأخرى مع عدد محدود من المحافظين، وهو ما يشكل قيدا في تفسير النتائج على نطاق واسع، ومع ذلك فإن هذه المحددات لا تقلل من أهمية المعطيات المستخلصة بقدر ما تحدد الإطار الذي أنجزت فيه هذه الدراسة.

### المطلب الثاني: الأدوات المتبعة في الدراسة

تعتمد الدراسات الميدانية على مجموعة من الأدوات المنهجية التي تهدف إلى جمع البيانات وتحليلها بدقة وموضوعية، وقد تم في هذه الدراسة إختيار أدوات مناسبة لطبيعة الموضوع والمجتمع المدروس، بما يضمن تحقيق أهداف البحث.

يبين هذا المطلب الأدوات المعتمدة، وكيفية إستخدامها في إطار منهجي منضبط.

**أولا: مجتمع الدراسة ومكانها**

يتمثل مجتمع الدراسة في محافظي الحسابات، حيث تم اختيار عدد من محافظي الحسابات المعتمدين الناشطين في ولاية برج بوعريريج، باعتبارها تضم عددا معتبرا من مكاتب الخبرة والمحاسبة المعتمدة، مما يتيح تمثيلا واقعيا لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر.

وقد تم اعتماد هذا الإقليم الجغرافي لاعتبارات عملية تتعلق بإمكانية الوصول إلى أفراد العينة، وأيضا لكونه بيئة إقتصادية نشطة تضم عددا متزايدا من المؤسسات الخاضعة الرقابة.

كما تم التواصل مع بعض من محافظي الحسابات من عدة ولايات مختلفة من الوطن، وذلك من خلال الوسائط الإلكترونية نظرا لتعذر إجراء مقابلات بشكل حضوري.

**ثانيا: عينة الدراسة وخصائصها**

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من محافظي الحسابات بلغ عددهم عشرة **(10)**، تم اختيارهم بطريقة قصدية وفق معايير مهنية، أهمها سنوات الخبرة، نوعية المؤسسات التي يتعاملون معها، ومستوى اطلاعهم على موضوع الرقابة الداخلية.

وقد تمت محاولة ضمان تنوع في حجم المؤسسات التي يتعامل معها محافظوا الحسابات، ما بين مؤسسات صغيرة، متوسطة، وكبيرة الحجم.

**ثالثا: أداة الدراسة**

تمثلت الأداة المعتمدة في الدراسة في أداة المقابلة نصف الموجهة لجمع المعطيات الميدانية، وقد تم إجراء المقابلات بشكل فردي في مكاتب المعنيين، وتم تسجيل الإجابات مع إحترام خصوصية وسرية المشاركين، حيث تم إعداد دليل مقابلة تضمن محاور أساسية مرتبطة بمحاور الدراسة النظرية، أهمها:

- طبيعة المهام الرقابية لمحافظ الحسابات؛
- مدى تدخل محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- التحديات المهنية التي يواجهها المحافظ أثناء أداء مهامه؛

❖ **وصف أداة الدراسة**

تم اختيار أداة المقابلة نصف الموجهة كأداة رئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة نظرًا لطبيعة الموضوع التي تتطلب التعمق في الأبعاد العملية لمهنة محافظ الحسابات، وهي أبعاد لا يمكن قياسها بدقة عبر أدوات كمية أو استبيانات مغلقة، حيث تتيح هذه المقابلة للباحث الجمع بين هيكلة مسبقة للمحاور الأساسية (المتعلقة بالإشكالية والفرضيات) وبين مرونة التفاعل مع المستجوَب، مما يسمح له بالخروج عن التسلسل الجامد للأسئلة واستكشاف جوانب لم تكن متوقعة سلفا.

وتسمح المقابلة بجمع معطيات نوعية وثرية، يصعب الوصول إليها من خلال الإستبيانات المغلقة أو التحليل الوثائقي، كما تتيح للمحاور توجيه النقاش وفقا لردود المبحوث، مما يساعد في استكشاف مواقف دقيقة وسلوكيات عملية لا تفصح عنها البيانات الكمية، ومن جهة أخرى فإن مهنة محافظ الحسابات تتسم بالحساسية والخصوصية، وهو ما يجعل المقابلة الفردية أكثر ملاءمة لتحقيق مناخ ثقة يسمح بتبادل معلومات مهنية دقيقة قد لا تفصح في أدوات أخرى

تبرز أهمية هذه الأداة خصوصا في الدراسات التي تتناول مواضيع مهنية تتسم بالحساسية والخصوصية، مثل موضوع تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، إذ تسمح المقابلة بإقامة حوار مباشر وعميق مع محافظي الحسابات، وهو ما يعد ضروريا للكشف عن آرائهم الفعلية وممارساتهم الواقعية، كما تُتيح للباحث فرصة للتفاعل اللحظي، كطلب توضيح أو التوسع في إجابة معينة، ما يثري المادة البحثية ويمنحها عمقا يصعب تحقيقه عبر وسائل أخرى.

لذا، فإن اختيار هذه الأداة لا ينبع فقط من ملاءمتها للمنهج التحليلي النوعي المعتمد في هذه الدراسة، بل أيضا من كونها تمكن الباحث من بناء صورة واقعية وشاملة لدور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التحول الرقمي والضغوط المهنية المعاصرة.

❖ **المقابلة نصف الموجهة:**

هي نوع من المقابلات تجمع بين المرونة والتوجيه، حيث لا يكون كل شيء محدد سلفا، وتوجد أسئلة رئيسية أو محاور مرتبة مسبقا، أي أن الباحث يحدد مجموعة من الأسئلة أو المواضيع الأساسية التي ينوي طرحها، لكنه يترك المجال للشخص الذي سيقابله للتعبير بحرية، ويسمح له بالخروج عن السؤال قليلا إذا كان ذلك يخدم أهداف الدراسة.

تتميز بعدة خصائص، نذكر منها:

- وجود دليل مقابلة: حيث يضع الباحث أسئلة تتدرج ضمن محاور مسبقة مرتبطة بفرضيات أو أسئلة البحث؛
- الحرية في التوسع: يسمح للمحاور بالتعمق حسب الردود، أو تعديل ترتيب الأسئلة عند الحاجة؛
- إنتاج بيانات نوعية: يتم جمع إجابات تفسيرية ومعمقة بدلا من إجابات مغلقة ورقمية؛
- مناسبة للمواضيع الحساسة: لأنها تعتمد على الحوار المباشر وتبني الثقة بين الباحث والمبحوث.

ويكمن الفرق بينها وبين الأنواع الأخرى في:

| المقابلة الموجهة | المقابلة غير الموجهة | المقابلة نصف الموجهة |
|---|---|---|
| **تكون وفق أسئلة محددة سلفا، ولا يسمح بالخروج عنها** | **لا توجد أسئلة مسبقة والحوار يكون مفتوحا بالكامل** | **عبارة عن خليط بين الإثنين، أسئلة جاهزة مع مرونة في النقاش والتوسع فيه** |

## المطلب الثالث: مراحل جمع المعطيات

تعد عملية جمع المعطيات خطوة أساسية في أي بحث ميداني، حيث تبنى عليها نتائج الدراسة وتحليلاتها، ولضمان مصداقية البيانات ودقتها يتم إتباع مراحل محددة ومنهجية تبدأ بالتخطيط وتنتهي بتحقيق شروط الموضوعية والتمثيل.

يستعرض هذا المطلب مختلف المراحل التي تم إتباعها في جمع المعطيات الميدانية.

### أولا: تصميم إستمارة المقابلة

بداية تم تحديد عدد محاور الإستمارة إلى ثلاث محاور ترتبط بالأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة، وذلك من أجل جمع معطيات تساهم في إثراء الجانب التطبيقي من الدراسة، ثم تم اعداد قائمة من الأسئلة تخص كل محور بما يتناسب وعنوانه، كل ذلك تم بالإعتماد على الجانب النظري من الدراسة إضافة إلى الدراسات السابقة، وبما يتوافق مع الفرضيات والإشكالية المطروحة سابقا، مع الأخذ بعين الإعتبار الحفاظ على بساطة المعاني من أجل فهمها بسهولة، والبقاء داخل حيز الدراسة.

### ثانيا: عرض الإستمارة على الأستاذ المشرف

سبق هذه الخطوة تصميم إستمارة المقابلة هذا كمرحلة أولية، ليليها عرض محتوى المقابلة ومناقشته بالتنسيق مع الأستاذ المشرف، وذلك من أجل الخروج بنموذج سليم يتماشى وحدود الدراسة الموضوعية، ويسير ضمن إطار منهجي، حيث تم مناقشة جميع المحاور وضبطها سؤالا تلو الآخر من خلال غربلتها وحذف ما ينبغي حذفه مع إضافة ما يمكن إضافته والإبقاء على ما هو مناسب، كما تم أخذ الموافقة النهائية من طرف الأستاذ المشرف للبدء في تصميم الصيغة النهائية للإستمارة والشروع في الدراسة التطبيقية فعليا.

### ثالثا: الصيغة النهائية للإستمارة

بعد الأخذ بملاحظات الأستاذ المشرف تم تعديل عناصر الإستمارة إلى الشكل المتفق عليه، وإعداد النموذج الذي تم التخطيط له مسبقا، وتم الخروج بنموذج ينقسم إلى ثلاث محاور رئيسية كل محور منها ينقسم إلى جزءين، جزء يشمل الأسئلة المفتوحة وجزء يتضمن الأسئلة المغلقة والتي تتعلق بمتغيرات الدراسة، كما هو موضح في الملحق، حيث تتراوح أسئلة كل محور بين ثمانية إلى تسعة أسئلة لكلا الجزءين، إضافة إلى واجهة تتضمن معلومات عامة عن كل محافظ حسابات تسبق محاور المقابلة.

### رابعا: ربط المقابلة مع فرضيات الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى تحليل مدى توافق محاور المقابلة التي أُجريت مع محافظي الحسابات مع فرضيات الدراسة، وذلك في إطار التحقق من مدى مساهمة محافظ الحسابات في ضبط وتفعيل نظام الرقابة الداخلية.

**أ_ الفرضية العامة:**

**"يساهم محافظ الحسابات بشكل فعّال في ضبط وتحسين آليات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات".**

تم تغطية هذه الفرضية من خلال جميع محاور المقابلة:

- **المحور الأول:** من خلال أسئلة الإعداد المسبق والاستقلالية المهنية.
- **المحور الثاني:** من خلال أسئلة حول كفاءة التقييم وفعاليته.
- **المحور الثالث:** من خلال أسئلة حول استجابة الإدارة وتأثير التقييم على التقارير

**ب_ الفرضيات الفرعية:**

- **"توجد علاقة إيجابية بين تدخل محافظ الحسابات وجودة تصميم نظام الرقابة الداخلية"**

تم تناول هذه الفرضية في **المحور الثاني**، من خلال أسئلة عن فعالية نظام الرقابة، تطبيق المعايير، وجود لجان داخلية، وفصل المهام.

- **" تؤثر ملاحظات وتوصيات محافظ الحسابات في تطوير سياسات وإجراءات الرقابة بالمؤسسة"**

تم تناول هذه الفرضية في **المحور الثالث**، من خلال أسئلة حول طبيعة التوصيات، دور التوثيق، وأثرها على الأداء الرقابي للمؤسسة.

- **" تعتمد فعالية دور محافظ الحسابات على درجة التزام المؤسسة بتطبيق توصياته"**

عالجت أسئلة **المحور الثالث** هذه الفرضية، خاصة تلك التي تتناول تجاوب الإدارة، ومدى التحسن بعد تطبيق التوصيات.

- **"تساهم رقمنة نظام الرقابة الداخلية في تسهيل مهام المدقق الخارجي وتحسين دقة التقييم"**

ظهرت هذه الفرضية في **المحورين الثاني والثالث** من المقابلة، من خلال الأسئلة التالية:

- "هل ترى أن الرقابة الرقمية أصبحت عنصرا أساسيا؟"
- "هل تمكن الأنظمة الرقمية من اكتشاف نقاط الضعف بسرعة؟"
- "ما أبرز التحديات عند تقييم نظم رقمية معقدة؟"

وتتكامل هذه الفرضية مع **التساؤل الفرعي الأخير:**

**"ما مدى تأثير رقمنة نظام الرقابة الداخلية على عمل المدقق الخارجي؟"**

بناء على ما سبق، يمكن القول إن المقابلة قد غطت الفرضيات النظرية بشكل متكامل، وأن إدراج البعد الرقمي يعزز من حداثة الدراسة وارتباطها ببيئة التدقيق الحديثة، ويمثل ذلك خطوة ضرورية لتطوير الفرضيات التقليدية بما يتماشى مع التحول الرقمي الذي يشهده قطاع الأعمال.

## المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

يرتكز هذا المبحث على تحليل مضمون المقابلات الميدانية التي أجريت مع عينة من محافظي الحسابات العاملين في مؤسسات جزائرية عمومية وخاصة، وذلك ضمن إطار منهجي يراعي تحليل الإجابات وربطها بفرضيات الدراسة، وقد تم تنظيم هذا المبحث وفق ثلاثة أجزاء أساسية :**عرض النتائج، تحليلها وربطها بالفرضيات،** ثم **استخلاص النتائج العامة،** كما تم تصميم المقابلات لتغطي ثلاثة محاور رئيسية تجسد مراحل عمل المدقق الخارجي:

_ مرحلة التحضير لتقييم نظام الرقابة الداخلية؛

_ مرحلة التقييم الفعلي؛

_ مرحلة استخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

يهدف تحليل النتائج إلى الكشف عن مدى تطابق الآراء المهنية للمدققين مع الفرضيات النظرية المطروحة في الدراسة، مع إبراز التحديات العملية المرتبطة بالرقابة الرقمية.

### المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

تم تنفيذ المقابلات الميدانية مع عدد من محافظي الحسابات الذين يمارسون مهامهم في مؤسسات تنشط في قطاعات مختلفة، منها العمومية والخاصة، وكما ذكر سابقا، تم توزيع المقابلات على ثلاثة محاور رئيسية تمثل تسلسل المهام التي يقوم بها محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وقد تم تلخيص إجابات المحافظين حول كل محور على النحو الآتي:

- **أولا: محور إجراءات المدقق الخارجي قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية**

أجمع المحافظون على أن الخطوة الأولى في تقييم نظام الرقابة الداخلية تبدأ بفهم نشاط المؤسسة، طبيعة عملياتها، حجمها، ومدى تعقيد هيكلها التنظيمي، وتم التأكيد على ضرورة الإلمام بالبيئة التنظيمية للمؤسسة، والتي تشمل دراسة الهيكل الإداري، تحديد خطوط السلطة والمسؤولية، والإطلاع على دليل الإجراءات إن وجد.

كما اعتبر أغلب المحافظين أن الوثائق الأساسية التي يستند إليها في هذه المرحلة تشمل: القوائم المالية، تقارير الرقابة الداخلية السابقة، الهيكل التنظيمي، ودليل الإجراءات، إضافة إلى ذلك أوضح بعض المشاركين أنهم يقومون بإعداد خطة تقييم مفصلة تشمل أهم مراحل العمل، مصادر الخطر، ونطاق الفحص، وهو ما يعد جزءا من المتطلبات المهنية الأساسية.

فيما يتعلق بالاستقلالية المهنية، تباينت آراء المحافظين: حيث رأى بعضهم أن المؤسسات العمومية تمنحهم هامش استقلالية أوسع لكونها خاضعة لأنظمة رقابة عليا، فيما اعتبر آخرون أن في المؤسسات الخاصة، رغم وجود مرونة إدارية، إلا أن استقلالية المدقق قد تتأثر بالعلاقة التعاقدية المباشرة مع ملاك المؤسسة، حيث أبرز أحد المحافظين ملاحظة هامة تتعلق بتحديد الأتعاب، موضحا أن القانون **10-01** المتعلق بمهنة محافظ الحسابات ينص على أن أتعاب المحافظ تحدد وفقا لدفتر الشروط. ورغم قانونية هذا الترتيب، إلا أنه قد يؤثر في بعض الحالات على مبدأ الحياد المهني، ويطرح إشكالا بشأن توازن العلاقة بين الطرف المقيم والطرف الخاضع للتقييم.

فيما يخص الرقمنة، اتفق غالبية المحافظين على أن التحول الرقمي أصبح واقعا لا مفر منه، وأن محافظ الحسابات بات ملزما باكتساب مهارات تقنية تمكنه من فهم النظام الرقابي وتحليل بياناته.

- **ثانيا: محور تقييم نظام الرقابة الداخلية**

تم التركيز على المعايير المهنية الدولية كإطار مرجعي لعملية التقييم، حيث أشار المحافظون إلى أن عملية التقييم تتم وفق مراحل منهجية تبدأ بجمع البيانات، ثم اختبار مدى فعالية الإجراءات، من خلال الملاحظة، المقابلات الداخلية، الفحص العيني، والتحقق من مطابقة التنفيذ للسياسات المعتمدة، وأجمعوا على أن المرجعية الأساسية التي يعتمد عليها غالبا هي المعايير الدولية للتدقيق(**ISA**) ، وإطار **COSO** لتقييم نظام الرقابة الداخلية، في ظل غياب معايير تفصيلية محلية موجهة لهذا الغرض.

أيضا بينت النتائج أن كثيرا من المؤسسات لا تملك لجنة تدقيق داخلي مستقلة، أو أن هذه اللجنة غير مفعلة بالشكل المطلوب، مما يدفع بمحافظ الحسابات لتحمل العبء كاملا في فحص النظام الداخلي، ولهذا أكد المشاركون على أهمية وجود لجنة تدقيق داخلي، ولاحظ المحافظون أن الرقابة الشكلية (أي وجود إجراءات مكتوبة دون تطبيق فعلي) منتشرة بشكل ملحوظ، خاصة في المؤسسات التي تحتفظ بنظام تقليدي لا يواكب التحول الرقمي.

كما أقر المشاركون بأن التحول الرقمي في الرقابة يعد تطورا مطلوبا وضروريا، إلا أنه لا يزال يواجه صعوبات تطبيقية في الميدان، من أبرزها: غياب التأهيل الرقمي للموظفين، صعوبة ربط الأنظمة، وغياب أدوات تحليل آلي للبيانات.

- **ثالثا: محور نتائج تقييم المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية**

لقد أفاد المحافظون بأن نتائج التقييم تشكل القاعدة التي يبنى عليها قرار توسيع أو تقليص نطاق التدقيق، حسب درجة المخاطر المكتشفة، إذ في معظم الحالات يصدر محافظ الحسابات تقريرا يتضمن ملاحظاته التفصيلية ومجموعة من التوصيات الهادفة إلى معالجة مواطن الضعف وتحسين الأداء الرقابي، وتختلف طبيعة هذه التوصيات من مؤسسة لأخرى، إلا أنها غالبا ما تشمل ضرورة توثيق الإجراءات، فصل المهام المالية والإدارية، إنشاء أو تفعيل لجان الرقابة الداخلية، ومواكبة الرقابة الرقمية.

زيادة على ذلك أظهرت المقابلات أن المحافظين يقدمون توصيات مهنية مدعمة بوثائق وتحليلات، ومن خلال مهامهم التدقيقية لاحظ المحافظون أن تجاوب المؤسسات مع التوصيات متفاوت: إذ تسجل المؤسسات الخاصة تجاوبا أسرع نظرا لمرونتها التنظيمية، بينما تواجه المؤسسات العمومية بطئا في التطبيق بسبب البيروقراطية، أو غياب فعالية الإرادة أحيانا، وأكد عدد من المحافظين أنهم يقومون بمتابعة مدى تنفيذ التوصيات من خلال زيارات لاحقة أو عند إعادة التعاقد، في حين أشار البعض إلى عدم وجود آلية رسمية ملزمة بذلك، في مقابل ذلك عبر البعض عن أن بعض المؤسسات قد تطلب من المدقق إصدار تقارير مرنة أو غير صارمة، مقابل الحفاظ على العلاقة المهنية، وهو ما يعد تحديا أخلاقيا يتطلب الحذر والثبات على المعايير المهنية.

## المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

### أولا: تحليل نتائج المحور الأول (إجراءات محافظ الحسابات قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية)

أظهرت نتائج المقابلات إدراكًا كبيرًا لدى المحافظين لأهمية التحضير المسبق لتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث اتفقت غالبية الآراء على أن محافظ الحسابات يبدأ بتجميع معلومات دقيقة حول طبيعة نشاط المؤسسة، هيكلها التنظيمي، ودليل إجراءاتها الرقابية، كما أكدوا على ضرورة الإلمام بالبيئة القانونية والتنظيمية للمؤسسة كمدخل أساسي لفهم منطق الرقابة المعتمد.

وقد بينت بعض الإجابات أن التخطيط المسبق يساعد محافظ الحسابات على تحديد مجالات الخطورة المحتملة، وتوجيه مجهود التقييم نحوها بفعالية، في حين لاحظ البعض الآخر أن هذا التخطيط قد يتأثر بمدى تعاون المؤسسة وتوفر الوثائق المطلوبة.

كما اتفق المشاركون على أن استقلالية محافظ الحسابات تختلف باختلاف طبيعة المؤسسة، فمن خلال تحليل نتائج المقابلات، أشار أحد محافظي الحسابات إلى نقطة جديرة بالاهتمام، تتعلق بكيفية تحديد أتعاب محافظ الحسابات، فوفقا لما ينص عليه القانون رقم 10-01 المتعلق بتنظيم المهن الثلاث، تحدد هذه الأتعاب وفقا لدفتر الشروط المتعلق بالمؤسسة المعنية، ورغم أن هذا الترتيب قانوني، إلا أنه قد يثير بعض التساؤلات المهنية حول مدى توافقه مع مبدأ الاستقلالية الذي تشدد عليه المعايير الدولية للتدقيق، باعتبار أن الطرف الذي يحدد المقابل المالي للمدقق هو ذاته الطرف الخاضع لتقييمه.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن هناك تأثيرا مباشرا على موضوعية المحافظ، ولكن السياق قد يخلق نوعا من الحرج المهني أو الضغط غير المعلن، لا سيما في المؤسسات التي ترتبط العلاقة فيها بشكل مباشر مع المسؤولين التنفيذيين، وهذا يختلف نسبيا عن المقاولين أو مقدمي الخدمات الآخرين، الذين يحددون أتعابهم وفقا لمبدأ التفاوض التجاري، وبالتالي فإن هذه الوضعية تطرح نقاشا مشروعا حول سبل تعزيز استقلالية محافظ الحسابات، سواء من خلال تنظيم أكثر دقة لموضوع الأتعاب، أو من خلال إشراك جهة مستقلة في تحديدها، بما ينسجم مع متطلبات المهنة وأخلاقيتها.

**ثانيا: تحليل نتائج المحور الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)**

أوضح المحافظون خلال المقابلات أن تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية يتم استنادا إلى منهجيات تجمع بين التحليل المكتبي للمستندات والإجراءات، والعمل الميداني القائم على الاختبار والملاحظة المباشرة، وقد تبين أن أغلبهم يعتمد على المعايير الدولية المعترف بها، لاسيما إطار **COSO** والمعايير المهنية الدولية للتدقيق (**ISA**)، في ظل غياب توجيهات تنظيمية مفصلة على المستوى الوطني.

كما أشار العديد منهم إلى أن فعالية النظام الرقابي تتأثر بعدة عوامل، أبرزها: ضعف فصل المهام، غياب الرقابة على بعض العمليات، وعدم تطبيق الإجراءات بشكل فعلي، وقد أجمع أغلب المشاركين على أن وجود لجنة تدقيق داخلي فعالة يعد مؤشرا إيجابيا على نضج المؤسسة رقابيا، غير أن هذا الهيكل إما غائب أو لا يضطلع بدوره المهني في معظم الحالات.

وفيما يتعلق بالرقابة الرقمية، أكد عدد من المحافظين أن الأنظمة الرقمية يمكن أن تعزز من فعالية الرقابة إذا ما تم تفعيلها ضمن بيئة تنظيمية مناسبة، إلا أن استخدام هذه الأنظمة يظل محدودًا إما بسبب ضعف التكوين المعلوماتي للعاملين، أو بسبب اعتماد المؤسسات على حلول تكنولوجية معزولة وغير متكاملة.

**ثالثا: تحليل نتائج المحور الثالث (نتائج تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية)**

إتفق محافظو الحسابات على أن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تعد مرجعا أساسيا لصياغة الرأي المهني حول مصداقية القوائم المالية، كما أنها تستخدم لتحديد نطاق التدقيق ومدى تعمقه، وقد أشاروا إلى أن اكتشاف ضعف في النظام الرقابي يدفعهم إلى توسيع إجراءات التحقق وإجراء اختبارات تفصيلية أكثر.

أما بخصوص التوصيات، فقد تمحورت أغلبها حول تحسين آليات الفصل بين المهام، مراجعة الإجراءات الداخلية، تبني أنظمة رقابة رقمية، وتعزيز ثقافة الالتزام لدى الموظفين، إلا أن مستوى استجابة المؤسسات لهذه التوصيات يظل متفاوتا، حيث أشار المحافظون إلى أن المؤسسات الخاصة غالبًا ما تتفاعل بسرعة مع الملاحظات الموجهة، بعكس المؤسسات العمومية التي يغلب عليها الطابع البيروقراطي.

كما أظهر بعض المحافظين حرصا على متابعة مدى تطبيق التوصيات، من خلال مهام لاحقة أو تواصل غير رسمي مع مسؤولي المؤسسة، في حين أشار البعض الآخر إلى غياب آليات واضحة لمتابعة مدى تنفيذ هذه التوصيات من جهة الإدارة.

## المطلب الثالث: الإستنتاجات العامة

بعد تحليل النتائج الميدانية ومقارنتها بالإطار النظري، يمكن إستخلاص مجموعة من الإستنتاجات التي تعكس مدى تحقق أهداف الدراسة، حيث تبرز هذه الإستنتاجات أهم ما توصل إليه البحث من معطيات علمية وملاحظات ميدانية ذات دلالة.

يهدف هذا المطلب إلى عرض خلاصة مركزة لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج عامة، ومن خلال تحليل نتائج المقابلات، يمكن استخلاص ما يلي:

- توجد **مطابقة شبه تامة** بين مضامين المقابلات والفرضيات النظرية التي قامت عليها الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بدور المدقق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية؛
- يرتبط **نجاح عملية التقييم الرقابي** بعدة محددات، منها: استقلالية المدقق، تعاون المؤسسة، توفر المعايير المهنية، واستجابة الإدارة للتوصيات؛
- **يلعب محافظ الحسابات دورًا محوريا** في دعم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، خصوصا فيما يتعلق بتقديم تقييم موضوعي ومهني عن كفاءة النظام الداخلي؛
- توجد **تفاوتات في مدى تجاوب المؤسسات** مع الملاحظات الرقابية، وهي تفاوتات مرتبطة أساسا بعوامل تنظيمية وإدارية أكثر من ارتباطها بكفاءة المدقق نفسه.
- لا تزال **ثقافة الرقابة الداخلية في بعض المؤسسات ضعيفة أو شكلية**، وتحتاج إلى مراجعة جذرية على مستوى البنية التنظيمية وتوزيع المسؤوليات، لهذا تظهر الحاجة لتكريس ثقافة رقابية متقدمة داخل المؤسسات، تتماشى مع معايير الحوكمة والشفافية، وتعزز من فعالية التدقيق الخارجي.
- **التحول الرقمي يمثل فرصة وتحديًا في آن واحد**؛ فهو يعزز من دقة الرقابة وفعالية التقييم، لكنه يتطلب تحديثا في الأنظمة، وتأهيلا مستمرا للمدققين، إذ بات واقعًا لا يمكن تجاهله، لكنه في المقابل يطرح تحديات حقيقية أمام محافظي الحسابات في ظل محدودية التأهيل وضعف البنية التحتية الرقمية؛
- يطرح موضوع **أتعاب محافظ الحسابات** كأحد الإشكالات القانونية التي تستحق النظر فيها من جديد، بما يضمن مبدأ الاستقلالية المهنية، ويبعد المدقق عن أي شبهات تضارب في المصالح.

## خلاصة الفصل الثاني:

يظهر التحليل الميداني للمقابلات التي أجريت مع عينة من محافظي الحسابات أن واقع تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الجزائرية، سواء كانت عمومية أو خاصة، يعكس وعيًا مهنيا متزايدا بأهمية هذا النظام في دعم الشفافية وتعزيز فعالية التسيير، فقد تبين من خلال المحاور الثلاثة للمقابلة أن محافظ الحسابات يضطلع بدور رقابي وفني جوهري، يمتد من التحضير الدقيق للتقييم، إلى التحليل الموضوعي للأنظمة الداخلية، وصولا إلى صياغة التوصيات التي تهدف إلى تحسين الأداء وضبط المسارات المالية والإدارية.

ورغم توفر معايير مهنية دولية يستند إليها المحافظون في عملهم، إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات متعددة، منها غياب المعايير المحلية المفصلة، تفاوت مستوى التكوين الرقابي، وأحيانا محدودية تجاوب المؤسسات مع الملاحظات المهنية، كما كشفت الدراسة عن إشكالية قانونية مهنية تتعلق بطريقة تحديد أتعاب المحافظ، مما قد يؤثر على استقلاليته المهنية، خصوصا في المؤسسات التي تخضع العلاقة فيها لمنطق تجاري أو إداري ضاغط.

وفي ظل التحول الرقمي الذي تشهده بيئة الأعمال، أضحى من الضروري إيلاء أهمية خاصة لتطوير كفاءات المدقق في مجال الرقابة الرقمية، وتوفير أنظمة معلوماتية متكاملة تسهم في تعزيز جودة التقييم الرقابي، ومن هنا، تبرز نتائج هذا الفصل الحاجة إلى تحديث الإطار التنظيمي لمهنة محافظ الحسابات، بما ينسجم مع تطور المهنة على الصعيدين المحلي والدولي.

بناء على ما سبق، فإن الفصل التطبيقي يشكل أساسا واقعيا يدعم الفرضيات النظرية للدراسة، ويوفر قاعدة عملية يمكن من خلالها اقتراح حلول وتوصيات تستهدف تطوير الرقابة الداخلية وتعزيز فعالية مهنة محافظة الحسابات في الجزائر.

# الخاتمة

## ❖ تمهيد:

تعد الخاتمة محطة علمية حاسمة في كل عمل بحثي، حيث يتم فيها تلخيص أبرز ما توصل إليه الباحث من نتائج، وتحليلها في ضوء الإشكالية والفرضيات المطروحة، مع إبراز قيمة الإسهام العلمي والمنهجي، وتقديم اقتراحات وتوصيات مبنية على معطيات واقعية وموضوعية، وتأتي هذه الخاتمة لتتوج مسار هذه الدراسة التي تناولت موضوع: "**دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**"، وذلك من خلال مقاربة مزدوجة جمعت بين البعد النظري التأصيلي والتحليل الميداني النوعي.

ترتبط خاتمة الدراسة بالإشكالية التي انطلقت منها الدراسة، والتي تمحورت حول السؤال التالي:
"**ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في تقييم وتفعيل آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة؟**"

وقد جاء هذا الطرح في سياق التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الجزائرية، سواء من حيث الحوكمة أو من حيث التحول الرقمي والضغوط المهنية المتصاعدة. وتتمثل أهمية الدراسة في أنها سلطت الضوء على **دور محافظ الحسابات كطرف خارجي مستقل**، ليس فقط في ضبط المخالفات المالية، وإنما أيضا في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية ككل.

وقد سعت الدراسة إلى تحقيق أهداف رئيسية تمثلت في:

- تحليل الدور الفعلي لمحافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- الوقوف على التحديات والممارسات المرتبطة بواقع المهنة في الجزائر.
- فهم أثر التحول الرقمي على أدوات المراقبة ومجالات تدخل المحافظ.

جاءت هذه الأهداف مجتمعة لتسد فراغا بحثيا في الموضوع، وتقدم مساهمة علمية وتطبيقية في آن واحد.

## ❖ نتائج الدراسة:

إنطلاقا مما تم تناوله في الفصل التطبيقي، سعيا للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا والتساؤلات الفرعية التي ترافقها، ومن خلال مراجعة إجابات محافظي الحسابات وتحليل مضامين المقابلات، يمكن ملاحظة أن معظم محاور الإجابة تعكس درجة عالية من الوعي المهني بالممارسات الرقابية، كما تمكن من اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، في الأخير تم الخروج بالنتائج الآتية التي تختبر صحة الفرضيات:

- **الفرضية العامة** التي تنص على أن "**محافظ الحسابات يساهم بشكل فعّال في ضبط وتحسين آليات نظام الرقابة الداخلية**"، قد **تم تأكيدها** ميدانيا، فقد أظهر محافظو الحسابات قدرة على تشخيص مكامن الخلل وتقديم توصيات

إصلاحية، لكنهم عبروا في الوقت ذاته عن وجود تفاوت كبير في تجاوب الإدارات، وخصوصا في المؤسسات العمومية التي يطغى عليها الطابع الإداري والبطء في اتخاذ القرارات.

- تم تأكيد **الفرضية الفرعية الأولى** القائلة "**بوجود علاقة إيجابية بين تدخل محافظ الحسابات وجودة تصميم نظام الرقابة الداخلية**"، حيث لاحظ المحافظون أن المؤسسات التي توفر هيكلا تنظيميا واضحًا، وتطبق مبادئ الرقابة الهيكلية (مثل الفصل بين المهام)، تمكن المدقق من أداء مهامه بشكل جيد.
- أما **الفرضية الثانية**، المتعلقة "**بتأثير ملاحظات محافظ الحسابات في تطوير السياسات الرقابية**"، فقد أظهرت النتائج أنها تنطبق بدرجة أكبر على المؤسسات الخاصة، التي تبدي انفتاحا على التغيير، بينما تظل المؤسسات العمومية متحفظة في بعض الحالات أو غير مستجيبة بالشكل الكافي.
- **الفرضية الثالثة** حول "**ارتباط فعالية المدقق بدرجة التزام المؤسسة بتوصياته**"، فقد جاءت مؤكدة، إذ أكد المحافظون أن عدم تنفيذ الملاحظات يعيد ظهور نفس مواطن الضعف عند إعادة التدقيق، مما يُفرغ العملية الرقابية من فعاليتها الحقيقية.
- أما **الفرضية الأخيرة** حول "**تأثير رقمنة نظام الرقابة الداخلية في تسهيل مهام المدقق الخارجي**"، فقد لاقت دعما جزئيا، حيث أقر المحافظون بالدور الإيجابي للأنظمة الرقمية في تسهيل عملية التتبع، الفحص، والربط بين البيانات، ولكنهم عبروا في المقابل عن عراقيل حقيقية على أرض الواقع، مثل نقص الكفاءات الرقمية، غياب برامج متكاملة، أو رفض التغيير من قبل بعض المسؤولين.

### ❖ تقييم نتائج الدراسة على ضوء أهدافها:

لقد سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمنهجية، من بينها:

- **الهدف الأول: التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ومحافظ الحسابات**

تم تحقيق هذا الهدف من خلال الفصل النظري الأول، الذي تناول التعاريف، المكونات، والأطر المرجعية لكل من نظام الرقابة الداخلية ودور محافظ الحسابات، وقد عكست إجابات المحافظين وعيا واضحا بهذه المفاهيم، مما يدعم الأساس المفاهيمي للدراسة.

- **الهدف الثاني: إبراز أهمية الرقابة الداخلية في دعم أداء المؤسسة**

أوضحت المقابلات أن الرقابة الداخلية تعد عاملا حاسما في ضبط العمليات وتقليل المخاطر، حيث أكد المحافظون أن جودة النظام الرقابي تنعكس بشكل مباشر على مصداقية القوائم المالية وكفاءة التسيير، مما يدل على تحقيق هذا الهدف بشكل واضح.

- **الهدف الثالث: تحليل دور محافظ الحسابات في تقييم وضبط نظام الرقابة الداخلية**

تم تحقيق هذا الهدف من خلال التحليل المفصل لنتائج المقابلات، حيث تم إستعراض الإجراءات التي يعتمدها المحافظ قبل التقييم، أساليب الفحص والتحليل، وطبيعة التوصيات التي يقدمها، مما يوفر تصورا علميا شاملا لدوره في هذا السياق.

- **الهدف الرابع: تحديد مسؤولية محافظ الحسابات ضمن الإطار القانوني**

أظهرت الدراسة أن المحافظين على دراية بحدود مسؤولياتهم القانونية والمهنية، كما طرحت نتائج المقابلة إشكاليات تتعلق بتحديد الأتعاب من قبل مجلس الإدارة، مايبرز تفاعلا نقديا مع النص القانوني ويثري النقاش حول الإستقلالية المهنية.

- **الهدف الخامس: تسليط الضوء على التحديات العملية التي تعترض محافظ الحسابات**

تم تحقيق هذا الهدف بشكل صريح، حيث أبرزت المقابلات عددا من التحديات مثل ضعف تجاوب الإدارات، محدودية تفعيل لجان التدقيق الداخلي، الضغوط المهنية، وصعوبات تقييم الأنظمة الرقمية.

- **الهدف السادس: إستكشاف مدى إلتزام المؤسسات بتطبيق المعايير المهنية للتدقيق**

أوضحت آراء المحافظين أن أغلبهم يعتمد على المعايير الدولية كمرجع رئيسي، لكن الإلتزام بها من طرف المؤسسات محل التقييم لا يكون دائما كاملا، مما يعكس تفاوتا يستحق المعالجة.

- **الهدف السابع: تقديم توصيات لتحسين فاعلية التدخل الرقابي لمحافظ الحسابات**

تم التمهيد لهذا الهدف من خلال عرض التوصيات التي قدمها المحافظون في تقاريرهم، إلى جانب النتائج التي كشفت عن الحاجة لتحديث البنية الرقابية، وتفعيل الرقابة الرقمية، وتعزيز الإستقلالية المهنية.

يمكن القول إن الدراسة قد نجحت بدرجة عالية في تحقيق الأهداف التي وضعتها، سواء على الصعيد المفاهيمي أو الميداني. كما أن النتائج المتوصل إليها تدعم أهمية دور محافظ الحسابات في الرقابة الداخلية، وتسلط الضوء على الجوانب التي تحتاج إلى تطوير تشريعي ومهني لضمان فعالية واستقلالية أكبر لهذا الدور.

## ❖ إقتراحات الدراسة:

في ختام هذه الدراسة تجلت عدة نقاط يمكن تجسيدها في شكل توصيات، وقد تمثلت فيما يلي:

**أولا: توصيات مهنية وتنظيمية:**

- تفعيل دور المحافظ في تقييم ومتابعة الرقابة الداخلية بعد صدور التقارير.
- إدماج الرقابة الرقمية كأداة معيارية في التكوين المهني للمحافظين.

**ثانيا: توصيات موجهة للطلبة والباحثين:**

- ضرورة دمج موضوع التدقيق الداخلي في دراسات الرقابة الداخلية، لما له من دور تكاملي في ضبط الأداء الداخلي.
- التفكير في دراسات مقارنة بين التدقيق الداخلي والخارجي من حيث الفعالية والنتائج.

## ❖ آفاق الدراسة:

نظرا لحدود الدراسة، فإنه لم يكن من الممكن تناول جميع المتغيرات التي تساهم في ضبط وتفعيل نظام الرقابة الداخلية، وتعالج مختلف الإشكاليات التي تحيط بهذا المحور، بالتالي تصبح هذه المتغيرات من نقائص الدراسة رغم كل الجهود المبذولة من أجل الإلمام بجميع نواحيها، تم اكتشاف أن متغيرات هذه الدراسة في حد ذاتها مواضيع تستحق الدراسة كل على حدى، و أن موضوع الدراسة موضوع جد متشعب وذو صلة عميقة بعدة متغيرات أخرى، ولهذا يمكن أن تربط هذه الدراسة بينها وبين ماسبقها من مثيلات، وما سيليها من دراسات لاحقة، كما يمكنها الإثراء في استنباط إشكاليات تدور حول مواضيع ذات أهمية كما يلي، على سبيل الإشارة:

- قياس أثر الرقابة الرقمية على جودة الإفصاح المالي؛
- دراسة العلاقة بين ممارسات الحوكمة وتفعيل دور المحافظ؛
- دراسة تأثير التدقيق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية؛
- دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛
- أثر رقمنة نظام الرقابة الداخلية على أداء محافظ الحسابات.

# قائمة المراجع

## أولا: الكتب


1. أحمد قايد نور الدين، "**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**"، طبعة 01، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.
2. علي عبد القادر الذنيبات، "**تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**"، مكتبة طريق العلم، طبعة 05، الأردن، 2015.
3. نجوى عبد الصمد، ضبط وتنظيم مهنة محافظ الحسابات في التشريع الجزائري، دار الهدى، طبعة 01، الجزائر، 2022.


## ثانيا: الرسائل الجامعية


1. أحمد حابي، **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر** _دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر_ أطروحة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.
2. بدادرة مريم، "**أثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2024/2023
3. بوبكر عميروش، "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، رسالة ماجيستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، 2011
4. جاد الله خلف حميد رجب، "**تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية وفق إطارcoso** "، بحث دبلوم عالي، تخصص تدقيق ومراجعة الحسابات، جامعة الموصل، 2020.
5. شريقي عمر، "التنظيم المهني للمراجعة" –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم المالية والمحاسبة، جامعة سطيف 01، 2012
6. طبشوش سارة، "**أثر إعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس، 2023.
7. فهد محمد طنينه، "**أثر الرقابة الداخلية على الأداء**"، رسالة ماجيستير، إدارة أعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2017.
8. قريتلي محمد، "**فعالية التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من الغش والتلاعب**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2022.
9. محيوت نسيمة، "**دراسة أثر إرساء الإطار التصوري لنظام الرقابة الداخلية وفق هيكل على أداء المؤسسة**"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، شعبة العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2020.

**ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية:**


1. أحمد عبد السلام، "**العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وسمعة المراجع الخارجي**"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 44/ العدد 02/ أفريل 2022.
2. أميرة يسرى عبد الفتاح محمد، " **دور الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر التحول الرقمي** "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد 06، عدد 01، جزء 02، جانفي/2025.
3. براهيمي براهيم، شرع يوسف، "**مدى التزام محافظ الحسابات بتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02/ العدد: 01، 2024.
4. بن شيخة فطيمة زهرة، "**رقمنة الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر: الفرص والتحديات**"، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 08، عدد 02، 2022/08/31
5. بن يخلف موسى، بوغرارة بومدين، "**تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي وأثره على مهمة التدقيق الخارجي**"، المجلة العلمية الجزائرية، المجلد 20، العدد 01/ جوان 2024.
6. بوحفص رواني، "**واقع مهنة محافظ الحسابات في ظل معايير التدقيق الجزائرية NAA**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 23، العدد 01، _مخبر الدراسات التطبيقية في المالية والمحاسبة، جامعة غرداية (الجزائر)، 2023.
7. بوقدوم مريم، عثماني مصطفى، "**مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بالإعتماد على خرائط التدفق**"، مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 07، عدد 01، جوان/2024
8. خلف الله بن يوسف، عايدة فرحات، "**دور التحول الرقمي في تعزيز جودة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر: الواقع، الفرص والتحديات**"، الملتقى الدولي الحضوري_ الإفتراضي حول "الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في المحاسبة والتدقيق"، جامعة باجي مختار عنابة يومي 29 _ 30 سبتمبر 2023
9. خيرية محمد إبراهيم المشاي، بعنوان "**مدى توافق نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء مع إطار COSO للرقابة الداخلية**"، مجلة جامعة فزان العلمية، مجلد 03، العدد 02/ 2024.
10. سماح الطلحي، ساكري نويري، "**دور تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة الخارجية**"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد 07، عدد 03، ديسمبر/2020،
11. عوماري عائشة، أقاسم عمر، "**واقع مهنة محافظة الحسابات في الجزائر بين الحقوق والواجبات من خلال تطبيقات القانون 10-01**"، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 05، عدد 01، 2017/03/30.
12. كريم فيصل، سمغوني توفيق فيصل، "**تنظيم مهنة محافظة الحسابات والتدقيق في الجزائر**"، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد 01، عدد 02، ديسمبر 2018،
13. محمد الهادي ضيف الله، أحمد الصالح سباع "**دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية**" _ مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث/ مارس 2018.

14. مزيمش أسماء، شريقي عمر، "**التدقيق الخارجي كأحد أهم الآليات الخارجية للحوكمة ودوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020.

15. نمديل مريم، حجار مبروكة، "**أهم التحديات التي تواجه مهنة محافظة الحسابات خلال عملية التدقيق في الجزائر**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد 07، عدد 2022/02.

**رابعا: المطبوعات العلمية:**

1. خالد مقدم، "**نظام الرقابة الداخلية**"، محاضرات موجهة، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، سبتمبر 2016،
2. عبد الرزاق محمد، "**أصول التدقيق والرقابة الداخلية للمرحلة الثالثة، قسم المحاسبة**"، طبعة 01، الدار النموذجية، الموصل، 1999.

**خامسا: التشريعات القانونية:**

1. **القانون رقم 10-01** المتعلق بتنظيم مهن الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، المؤرخ بتاريخ 2010/06/29، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2010/07/11، العدد 42
2. **القرار رقم 126** المتعلق بمعايير تقارير محافظ الحسابات، المؤرخ بتاريخ 2013/06/24، الجريدة الرسمية عدد 24، ب 2014/04/30
3. **المرسوم التنفيذي رقم 32/11** المؤرخ بتاريخ 2011/01/27، المتعلق بتعيين محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 07، بتاريخ 2011/02/02.
4. **المرسوم التنفيذي رقم 96_136**، المتعلق بأخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ بتاريخ 15 أفريل 1996، الجريدة الرسمية، العدد 24، بتاريخ 1996/04/17.

**سادسا: دراسات أجنبية**

**1/ المجلات العلمية**

1. **"J.Vaz.Ferreira ", "The Role Of The External Auditor In Corporate Governance".**
2. **Camélia Radu, Aline Segalin Zanella, "The effectiveness of the auditor's opinion on the internal controls over financial reporting", ISSN1359-0790, 2023, journal of institutions and financial markets, Vol. 08, no. 04, 2018.**
3. **Christoph Wehrhahn and Patrick Velte, The Relationship Between Audit Commitees, External Auditors, and internal Control Systems, journal of financial and accounting reports, 10/10/2024.**
4. **Rana M, Airout, « The Influence Of Control Systems On The External Audit Procedures Quality », accounting and financial studies academy journal**.

**2/ التقارير التنظيمية والمراجع المهنية**

1. **Committee of Sponsoring Organzations of the Treadway Commission (COSO), 2013, Internal Control_ Integrated Framework, Executive Summary, USA.**
2. **AICPA_ American Institute of Certified Public Accountants (2006), International Control over Financial Reporting: Guidance for Smaller Public Companies.New York.**
3. **[1] The Institute of Internal Auditors (IIA), (2017), International Professional Practices Framework (IPPF), Florida, USA.**

# الملاحق

الملحق 01: إستمارة المقابلة

دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية

**دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**

**مقابلة في إطار مذكرة تخرج ماستر 02**

هذه المقابلة مخصصة لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل جميع المعلومات بسرية تامة.

يرجى الإجابة عن الأسئلة المطروحة بكل موضوعية وشفافية

| معلومات عامة | |
|---|---|
| التخصص | محاسبة<br>مالية<br>تدقيق<br>جباية<br>آخر (يرجى التحديد) |
| المؤهل العلمي | ليسانس<br>ماستر<br>ماجيستير<br>دكتوراه<br>آخر (يرجى التحديد) |
| الخبرة | أقل من 5 سنوات<br>بين 5_10 سنوات<br>بين 10_15 سنة<br>أكثر من 15 سنة |
| المهنة | محافظ حسابات<br>مدقق داخلي |

1

دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية

**أسئلة المقابلة**

**المحور الأول: إجراءات المدقق الخارجي قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية**

**1/ الجزء الأول**

- كيف تقوم بالتحضير الأولي لتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل مؤسسة جديدة؟
  الخطوات المتبعة:
- مامدى تاثير الإلمام المسبق بالبيئة التنظيمية للمؤسسة على كفاءة المدقق في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟
- ماهي الوثائق التي ينبغي الإطلاع عليها قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية؟
- كيف يؤثر التخطيط المسبق من طرف المدقق الخارجي على جودة التقييم؟
- ما أهمية إجراء تقييم أولي لطبيعة نشاط المؤسسة ومدى تعقيدها قبل التدقيق؟
- إلى أي مدى يتمتع المدقق الخارجي بالإستقلالية المهنية أثناء تأدية مهمته؟
- ما هي الآليات التي تسمح بالتعاون بين المدقق الخارجي والإدارة العليا؟
- ما رأيك في مدى التزام المدققين بالمعايير المهنية خلال التحضير لتقييم نظام الرقابة؟

**دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**

**2/ الجزء الثاني:**

- هل تعتبر دراسة نشاط المؤسسة وتاريخها المالي شرطا أساسيا قبل بدء التقييم ؟

  ☐ نعم ☐ لا

- هل تعتمد على دراسة سابقة للهيكل التنظيمي للمؤسسة قبل الشروع في التقييم؟

  ☐ نعم ☐ لا

- هل ترى أن فهم أهداف المؤسسة يسهم في تحديد نقاط الضعف المحتملة في الرقابة؟

  ☐ نعم ☐ لا

- هل تقوم بوضع خطة مكتوبة ومفصلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية؟

  ☐ نعم ☐ لا

- هل تتواصل مع إدارة المؤسسة للحصول على شرح أولي حول نظام الرقابة المعتمد؟

  ☐ نعم ☐ لا

- هل تعتقد أن محافظ الحسابات يحتاج إلى كفاءات رقمية إضافية لمواكبة الرقابة على الأنظمة؟

  ☐ نعم ☐ لا

**دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**

| **المحور الثاني :تقييم المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية** |
| --- |
| 1/ الجزء الأول:<br>• كيف تقيّم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ؟<br>• ماهي المعايير الأساسية المعتمدة عند تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية؟<br>• مامدى أهمية وجود لجنة تدقيق داخلية في تسهيل مهمتك؟<br>• كيف يتم التحقق من مدى التزام المؤسسة بتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية؟<br>• ما مدى فعالية التوثيق الذي يقوم به المدقق الخارجي في دعم نتائج التقييم؟<br>• كيف يتم التعامل مع مواطن الضعف المكتشفة أثناء عملية التقييم؟<br>• كيف تتعامل مع الحالات التي تلاحظ فيها وجود رقابة شكلية دون تطبيق فعلي؟<br>• كيف تتعامل مع الحالات التي يكون فيها نظام الرقابة الداخلية ضعيف أو منعدم؟ |

4

**دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**

**2/ الجزء الثاني**

- هل تستند إلى معايير مهنية معتمدة في تقييمك لنظم الرقابة الداخلية؟

☐ نعم ☐ لا

- هل تعتمد على اختبارات رقابية لتحديد مدى فاعلية الإجراءات الداخلية؟

☐ نعم ☐ لا

- هل ترى أن الإستقلالية التنظيمية لقسم التدقيق الداخلي تؤثر على جودة الرقابة؟

☐ نعم ☐ لا

- هل تقوم بتقييم دوري لنقاط الضعف المحتملة خلال فترة التدقيق؟

☐ نعم ☐ لا

- هل ترى أن الرقابة التكنولوجية (الرقمية) أصبحت عنصرا أساسيا في التقييم؟

☐ نعم ☐ لا

- هل تمكن الأنظمة المحاسبية الرقمية من اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية بشكل أسرع؟

☐ نعم ☐ لا

- هل يتيح لك تقييم النظام تحديد مسؤوليات غير واضحة في الهيكل التنظيمي؟

☐ نعم ☐ لا

5

**دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**

**المحور الثالث :نتائج تقييم المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية**

**1/ الجزء الأول:**

- كيف تؤثر نتائج التقييم على مسار عملية التدقيق ككل؟
- مامدى الإستجابة الفعلية من الإدارة لتوصيات المدقق الخارجي؟
- ما طبيعة التوصيات التي تقدمها عادة عند اكتشاف نقاط الضعف في النظام؟
- ما هي المعايير التي يعتمدها المدقق لترتيب مخاطر الرقابة حسب أولويتها في تقريره؟
- ما مدى اعتمادك على نتائج التقييم عند صياغة رأيك حول القوائم المالية؟
- مادور التوثيق المنهجي لنتائج التقييم في تعزيز مصداقية عمل المدقق أمام الأطراف الخارجية؟
- كيف تتابع أثر التوصيات المقدمة في التقارير اللاحقة؟
- هل يمكنك مشاركة تجربة أو حالة أثّرت فيها نتائج تقييم نظام الرقابة على قرارات جوهرية؟
- ماهي أبرز التحديات التي تواجه محافظ الحسابات عند التعامل مع نظم رقمية معقدة من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية؟

6

**دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**

**2/ الجزء الثاني:**

- هل تعتقد أن توصيات المدقق الخارجي تؤخذ بعين الإعتبار من قبل المؤسسة؟

☐ نعم ☐ لا

- هل تؤثر نتائج التقييم بشكل مباشر على رأيك في مصداقية القوائم المالية؟

☐ نعم ☐ لا

- هل تتضمن تقاريرك توصيات محددة بخصوص تحسين نظام الرقابة الداخلية؟

☐ نعم ☐ لا

- هل تعتمد على نتائج التقييم في تحديد مدى الحاجة لتوسيع نطاق التدقيق؟

☐ نعم ☐ لا

- هل سبق أن قمت بتعديل رأيك المهني بسبب وجود ضعف كبير في الرقابة؟

☐ نعم ☐ لا

- هل تؤدي نتائج التقييم إلى تحسين مستمر في نظام الرقابة؟

☐ نعم ☐ لا

- هل سبق أن لاحظت إعتماد الإدارة توصياتك لتحديث دليل الإجراءات الرقابية؟

☐ نعم ☐ لا

- هل تلاحظ تحسنا في تصميم النظام الرقابي عند تكرار التدقيق في نفس المؤسسة؟

☐ نعم ☐ لا

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | – |
| **شكر وعرفان** | – |
| **ملخص الدراسة** | I |
| **قائمة المحتويات** | II |
| **قائمة الجداول** | III |
| **قائمة الأشكال** | IV |
| **قائمة الملاحق** | V |
| **مقدمة** | أ–ج |
| **الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة** | 05 |
| تمهيد | 06 |
| المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي لمهنة محافظ الحسابات | 07 |
| المطلب الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي | 07 |
| المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات | 13 |
| المطلب الثالث: مسؤوليات وتقارير محافظ الحسابات | 21 |
| المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية | 35 |
| المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية | 35 |
| المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO | 38 |
| المطلب الثالث: خصائص وأنواع نظام الرقابة الداخلية | 40 |
| المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة | 47 |
| المطلب الأول: دراسات تناولت محافظ الحسابات ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية | 48 |
| المطلب الثاني: دراسات تناولت تقييم نظام الرقابة الداخلية | 49 |
| المطلب الثالث: دراسات تناولت العلاقة بين جودة التدقيق وكفاءة نظام الرقابة الداخلية | 50 |
| خلاصة الفصل الأول | 54 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني: الدراسة الميدانية** | 55 |
| تمهيد | 56 |
| المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة | 57 |
| المطلب الأول: المنهج المتبع في الفصل التطبيقي | 57 |
| المطلب الثاني: الأدوات المتبعة في الدراسة | 57 |
| المطلب الثالث: مراحل جمع المعطيات | 60 |
| المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة | 62 |
| المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية | 62 |
| المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة | 64 |
| المطلب الثالث: الإستنتاجات العامة | 66 |
| خلاصة الفصل الثاني | 67 |
| **الخاتمة** | 69 |
| **قائمة المراجع** | 74 |
| **الملاحق** | 79 |
| **فهرس المحتويات** | 88 |

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور محافظ الحسابات في تقييم آليات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، من خلال تحليل مدى تدخل هذا الفاعل المهني في تقييم فعالية النظام الرقابي، وتحديد أوجه القوة والقصور فيه، خاصة في ظل التحول الرقمي والتحديات التنظيمية المعاصرة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام المنهج التحليلي النوعي في الدراسةالتطبيقية.

أداة الدراسة هي المقابلة نصف الموجهة، التي تم إجراؤها مع عينة عشوائية من محافظي الحسابات بولاية برج بوعريريج، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: يُعد محافظ الحسابات فاعلًا أساسيًا في تقييم نظام الرقابة الداخلية، غير أن فعالية تدخله تتأثر بعوامل مهنية وتنظيمية، كما يواجه تحديات متعددة أبرزها ضعف تجاوب الإدارة، وتأثير التحول الرقمي، وضعف التأطير القانوني لدوره الرقابي.

**الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، الرقابة الداخلية، التدقيق الخارجي.**

## Abstract:

This study aimed to explore the role of the statutory auditor in evaluating the mechanisms of the internal control system within the organization, it focused on analyzing the extent of the auditor's involvement in assessing the effectiveness of the control system and identifying its strengths and weaknesses, particularly in the context of digital transformation and contemporary organizational challenges, to achieve this, the study adopted a descriptive-analytical approach, complemented by a analytical-qualitative method in the applied part of the research.

The data collection tool was the semi-structured interview, conducted with a random sample of statutory auditors in the Wilaya of Bordj Bou Arreridj. The study led to several findings, the most important of which is that the statutory auditor is a key actor in the evaluation of the internal control system. However, the effectiveness of their intervention is influenced by both professional and organizational factors. The auditor also faces various challenges, most notably the weak responsiveness of management, the impact of digital transformation, and the lack of a clear legal framework defining their control role.

**Key words: Statutory Auditor, Internal Control, external audit.**